العولمة الاقتصادية تكيف رأسمالي مع مرحلة جديدة من التطور

أ.م.د. ربيع خلف صالح
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة بغداد

م. د خميس محمد حسن
كلية الادارة والاقتصاد/ فلوجة
جامعة الانبار

الملخص

ان تتبع تاريخ الانظمة الاجتماعية يقدم لنا دليلا ناجعا على ان انهيار تلك الانظمة انما جاء اما بسبب ركود ما بعد النضوج او نتيجة لعدم واقعية القاعدة الفكرية المؤدية الى انهيارها الفاجيء. في حين نجد ان الرأسمالية تمكنت من تفادي العطبين الفكريين المذكورين كونها تمثل نظاما ديناميكيا يمتلك آليات التكيف المناسبة ويحسن استخدامها في الوقت المناسب. لقد افرزت العولمة (كأحدى آليات التكيف الراسمالي) اهدافها ووسائلها الخاصة في اطار عمل الشركات المتعددة الجنسية المتناغم مع الحكومات الراسمالية التي وظفت المنظمات الدولية لاعادة هيكلة الاقتصاد العالمي (المتقدم والنامي) لخدمة تلك الاهداف، الامر الذي يسر للعولمة لعب دور الريادة في تحقيق التكيف داخل المنظومة الراسمالية عبر اليات تمثلت في الادوات المادية والنوعية والتقنية والفكرية والمؤسسية التي وظفتها لانجازات التكيف.

Abstract

the pursue of social systems history present to us solid evidence that the collapse of that systems be caused by either the stagnancy aftermath maturity or unreal intellectual foundation which lead to sudden collapse, while the capitalism can avoided that intellectual damages due to its dynamic system with appropriate auto adaptation mechanism and use it excellently in the right time.

The globalization had excrete (as one of the capitalism adaptation mechanism) its own targets and its methods in framework of multinationals corporations which consist with capitalism states that employed the international organizations to reconstruction the global economy to serve such targets. So the globalization can eventually to ply efficiently the command roll to achieve the adaptation within the capitalism system through many mechanisms such as the matereal, qualitative, technical, intellectual, and institutional appliances that applied by the system for adaptation achievements.

صفحات البحث 189- 225

ملاحظة/ البحث مستل من اطروحة دكتوراه

العولمة الاقتصادية تكييف رأسمالي مع مرحلة جديدة من التطور

مقدمة

ان الأنظمة الاجتماعية التي توالى ظهورها منذ فجر التاريخ ممن سبق أو عاصر الرأسمالية قد انتهت:

- إما بالركود بعد مرحلة النضوج ومن ثم الزوال نتيجة خضوعها لحتمية التطور كما هو حال الحضارات الاجتماعية القديمة مثل (العراقية، والمصرية) والصينية خاصة التي عدت العقائد المستوحاة من تعاليم كونفوشيوس تتضمن حلول لكل المشاكل، وان التجديد في العقائد هو نوع من التهديد للحضارة، وهو ما يعني عجزها عن تكييف عقائدها إزاء ظواهر دائمة التغيير ولاسيما التطورات التكنولوجية.
- أو أنها انتهت نتيجة الانهيار المفاجيء الذي سببه ثبات نظرياتها وأفكارها ومن ثم عدم واقعيتها.

أما الرأسمالية كنظام اجتماعي ذو بعد عالمي وان خضعت كغيرها من الأنظمة الإنسانية السالفة لحتمية التطور التاريخي وواجهت كذلك منافسة إيديولوجية خارجية، إلا ان خطر زوالها سواء أكان بالركود أم بالانهيار المفاجيء مستبعد على الأقل في المستقبل المنظور لان:

- حتمية ركودها بعد النضوج لم تتحقق حيث تجاوزت هذه المرحلة منذ النصف الأول من القرن العشرين كونها نظام ديناميكي يمتلك آليات التكيف المناسبة، ويحسن استخدامها في الوقت المناسب، إذ ان أسلوبها في اكتشاف ما تطبق من قوانين وسياسات ومؤسسات اقتصادية واجتماعية وسياسية لا تتعدى ان تكون قراءة للواقع القائم تخضع للتكيف مع تغيراته اللاحقة كالتغيرات التكنولوجية خاصة، كون قوانينها المكتشفة ليست مستمدة من عقائد مثالية غير قابلة للتغيير، وإنما هي عقائد جوهرها قوانين اكتشفها الإنسان للتعبير عن ظواهر قائمة، وبما ان الإنسان والظواهر يخضعان معاً للتغيير المستمر بتغير الأزمنة وأجيال العلماء، والمشرعين، والقانونيين، ومستهلكي ومنتجي السلع، والخدمات، والمستثمرين، وكذلك الحكام والقادة والإداريين، فان التغيير في القوانين التي تعبر عن الواقع الذي يعايشونه هو جار لا محالة.

أما انهيارها المفاجيء فهو الآخر مستبعد أيضا، لان معظم مبادئها تحاكي رغبات الفرد الذاتية وميوله الفطرية، وأنها ليست نظريات أو أفكار جاهزة تحدد أسباب الظاهرة وتضع لها الحلول قبل وقوعها، وإنما هي قوانين مستنبطة من الظاهرة أثناء وبعد وقوعها، وهو ما جسدته مراحل تطور الرأسمالية وما تضمنته من صور مختلفة للتكيف في الأفكار والنظريات، والسياسات، والمؤسسات منذ أن نشأت الرأسمالية في قلب الإقطاع وعملت على تعديل وتكييف أنشطته وإيديولوجياته الاقتصادية السائدة عبر تطورات زراعية نقلت من خلالها أهمية النشاط الاقتصادي من الزراعة إلى التجارة ودفعت (بالتجار) كفئة اجتماعية جديدة لقيادة المجتمع محل فئة الإقطاع، وبدّلت إيديولوجيا الإقطاع السائدة بما يتلائم وأهداف النظام الجديد ومتطلباته ذو النزعة والتوجه الرأسمالي، ليصبح جشع التجارة فضيلة، والتاجر إنسان (فاضل) اقرب في سلوكه إلى الرب من غيره بعد ان كان غير ذلك، وان كسب اكبر قدر ممكن من الربح وتحقيق التراكم الرأسمالي ليس مجرد حق وإنما (واجب) تفرضه متطلبات النظام الجديد.

فيما شهدت المراحل اللاحقة من تطور الرأسمالية تكييف متواصل لعقائدها في (القوانين والنظريات والسياسات والمؤسسات) من أجل استيعاب التغيرات المتتالية في الظاهرة التكنولوجية والمتمثلة بمنجزات الثورة الصناعية بمراحلها المختلفة. إذ انتقلت من التجارة والمذهب التجاري إلى الصناعة والمذهب الكلاسيكي، والى العقيدة الامبريالية في مرحلة النضوج حينما اندمجت الصناعة بالمصارف، فأفرزت الرأسمالية المالية، في حين تشهد بعد النضوج نظاما اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا جديدا (وليس ركوداً كما جرى لأسلافها من الأنظمة القديمة) عندما كيّفت عقائدها لتستوعب منجزاتها التاريخية بصورتها المعاصرة المعروفة العولمة.

مشكلة البحث:

أما المشكلة التي شخصها البحث فتحددت في الآليات التي يتم فيها التكيف والمتمثلة بالأدوات المادية، والنوعية، والتقنية، والفكرية، والمؤسسية التي وظفها النظام لانجاز التكيف.

فرضية البحث:

كان للعولمة دور الريادة في تحقيق التكيف داخل المنظومة الرأسمالية.

هدف البحث:

يهدف البحث الى حليل العولمة باعيبارها سمة راسمالية اصيلة افرزت اهدافها ووسائلها الخاصة في اطار عمل الشركات متعددة الجنسية المتناغم مع الحكومات الراسمالية التي وظفت المنظمات الدولية لهيكلة الاقتصاد العالمي (المتقدم والنامي) لخدمة تلك الاهداف.

ولإثبات صحة الفرضية والتحقق من موضوعية الهدف ووجود المشكلة واستمرارها فعلاً فقد اعتُمد الباحث على المنهج الاستقرائي في دراسة صيرورة بعد العولمة، والمنهج الاستنباطي في تحديد أسباب قوتها وقدرتها على تحقيق التكيف.

1- عالمية النشاط الاقتصادي سمة أصيلة في الرأسمالية

قامت عبر التاريخ أمم كثيرة بمحاولات تعميم لتراثها القومي على الأمم الأخرى، فحالف النجاح تلك الأمم التي اعتمدت إلى جانب الأهداف الدينية والثقافية الهدف الاقتصادي بعداً مركزياً لتوسعها. بينما هدأت، أو تراجعت بل اضمحلت بعد حين جهود أمم أخرى حينما اقتصرت أهدافها التوسعية على نشر التراث الديني والثقافي، أو الإيديولوجي كبعد مركزي للتوسع الخارجي ليس إلا.

إن الأمم الرأسمالية على الرغم من المظاهر الدينية المصاحبة لتوسعها في مراحل معينة، قد انفردت من بين الأمم الأخرى في جعل الهدف الاقتصادي في كل محاولاتها التوسعية بعداً مركزياً ابتداءاً من مراحل نشوئها الأولى وانتهاءاً بعولمة قواها وعلاقاتها الإنتاجية (غازي الصوراني 2002 /52). إذ استخدمت في كل مرحلة وسيلة أو مجموعة وسائل مكنتها من التكيف مع التغيرات في الواقع القائم. وكانت وسائلها المستخدمة في هذه المرحلة هي منظمات دولية ذات أنشطة مالية وتجارية أعيد تكييف مهامها الأساسية من وسائل لتعمير وتنمية الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، إلى وسائل لإعادة هيكلة وتكييف اقتصادات البلدان المتخلفة، يسرت لاحقاً للاحتكارات الرأسمالية متعددة الجنسية من ممارسة أنشطتها على المستوى العالمي من خلال نشر فروع كثيرة بلغت(عوني محمد 2002/ 69) (690000) شركة تابعة إلى (36000) شركة (أم) منتشرة في بلدان العالم المختلفة، أسهمت في بناء صلات اقتصادية عالمية متخطية لحدود البلدان السياسية والجغرافية تمخض عنها نمط جديد من علاقات التبعية، ومن التخصص وتقسم العمل على المستوى الدولي تمتعت في إطاره الدول النامية بفرص متواضعة من التطور الصناعي النسبي ليس الغرض منه مساعدتها في مجال التنمية والتطور وإنما لتحويلها إلى أسواق تصريف للصناعات الرأسمالية المتقادمة والملوثة للبيئة من جهة وتصريف الإنتاج السلعي والخدمي الرأسمالي المتنامي من جهة أخرى في إطار مرحلة جديدة من مراحل تطور الرأسمالية التي لم يكن جوهر النشاط الاقتصادي الرأسمالي فيها هو تحقيق المزيد من التراكم الرأسمالي ومواجهة الأزمات الاقتصادية الدورية فحسب، وإنما أيضا السعي إلى عولمة قيم وعلاقات الإنتاج والتبادل والتمويل الرأسمالية كذلك. هذا ما سوف يتناوله هذا المبحث من خلال المحاور الآتية:

2- مفهوم ومعنى العولمة وتاريخ نشوئها

أولاً- مفهوم ومعنى العولمة

يقال ان أول استخدام للفظ العولمة كان على لسان (مارشال ماك لوهان)[محمود خالد المسافر2002/ 87] من جامعة تورينتو الكندية عام 1960 في كتابه (استكشاف في عوالم الاتصال) الذي أشار فيه إلى طبيعة التجاوز للحدود الجغرافية والسياسية للدول نتيجة التطور في وسائل الإعلام والاتصال، وهي من منجزات (الثورة العلمية والتكنولوجية) التي قادت إلى عالم جديد بلا قيود خاصة في مطلع الثمانينات من القرن العشرين عندما سُمح بالاستخدام غير العسكري للانترنيت، وتسهيل استخدامه كأداة مباشرة للتصفح العام عام 1995 حيث شبه (بيتر رويكر) التجارة الالكترونية (وهي إحدى نتائج الانترنيت) بالسكك الحديدية من حيث أهميتها في تطور الرأسمالية[رولف كارسون 2002/ 179].

لقد نُشر الكثير من الدراسات الأجنبية والعربية بشأن هذه الظاهرة، إلا ان معظم هذه الدراسات لم تتوصل إلى تعريف موحد يعبر عن مدلولها بدقة، والسبب يعود إلى حداثة هذه الظاهرة من جهة، وإدماج السياسة بالاقتصاد من جهة أخرى، من خلال اقتران السعي إلى توزيع الموارد الاقتصادية بالبحث عن القوة [مطانيوس حبيب 1999 /12]، إذ تناولها كل حسب فهمه لها من خلال مرجعيته السياسية. لكن هذا لا يعني عدم أهمية التعاريف المطروحة، لأنها على الأقل (التعريفات) تسهم في بلورت الأهداف الحقيقية لهذه الظاهرة والوسائل المعتمدة في تحقيقها. فالعولمة إذن تعني عند البعض[محمد سعيد 1998 /13] ((نظام عالمي جديد يراد به تجاوز الحدود السياسة والاقتصادية للدول في إطار جديد من العلاقات الاقتصادية الدولية)) أو هي ((حركة السلع والخدمات، ورأس المال، والمعلومات، والأيدي العاملة عبر الحدود الوطنية والإقليمية)) أما توماس فريدمان[محمود خالد المسافر/ 90.] فيرى بأنها ((نظام ديناميكي يهدف إلى التكامل الصارم في الأسواق وفي التكنولوجيا بين الدول والأمم إلى درجة لم يحدث لها مثيل من قبل بطريقة تمكن الأفراد والأمم من التجول حول العالم والوصول إلى ابعد المسافات بصورة أسرع وأعمق وارخص من أي وقت مضى ... وفتح أبواب الاقتصاد أمام التجارة الحرة)).

أما صندوق النقد الدولي[عمر صقر2001/ 5] فينظر إلى العولمة على أساس أنها ((تزيد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول بطرق مختلفة منها زيادة حجم التبادل التجاري السلعي والخدمي ونوعه بين الدول، وزيادة التدفقات الرأسمالية فيما بينها، فضلاً عن مدى وسرعة انتشار التقنية الحديثة)).

أما كل من (بول هيرست، وجراهام طوميسون)[سالم توفيق النجيفي2002 /56] فيشيران إلى العولمة بوصفها ((ذلك الجانب الذي يبحث في نمط العلاقات النسبية لأسواق المال والتكنولوجيا لبعض القطاعات المهمة في الصناعة التحويلية، والخدمات وتقريب بعضها من البعض الآخر مما يؤدي إلى تراجع سياسيات التحكم في الاقتصادات الوطنية حتى تقترب من الاضمحلال)) وهو يطابق ما توصل إليه (ابن خلدون) [محمد عابد الجابري 2001 /141] الذي يرى بان الدول تحمل منذ نشأتها بذور انهيارها نتيجة الانتقال ضمن حركة التأريخ من البداوة إلى الحضارة.

بينما يراها فتح الله ولعلو بأنها[عمر صقر/ ص5] ((ظاهرة تعكس تعجيلاً وترسيخاً لظاهرة التدويل من خلال تغيير نوعي لهذه الأخيرة، وارتفاع في وتيرة الحركة الدولية للموارد ضمن تصاعد وتكييف للمنافسة)).

أو كما عرفها (ريكادر)[مازن محمد علي 2002 /103] بأنها ((مجموعة العوامل التي تجعل من عدد كبير من السلع والخدمات تصمم، وتنتج، وتوزع، وتستهلك، وتقيم على مستوى عالمي بدون ان يكون للدولة دور في هذه العمليات، ففضاؤها قيمة في حد ذاتها ... وهذا يعني ان الدولة فقدت مركزها وقوتها في المستقبل)).

فالعولمة إذن على وفق ما تقدم لا تتعدى ان تكون تكيف رأسمالي تراكمي عبّرت عنه مجموعة الوسائل والأساليب الرأسمالية التي فرضتها حاجة النظام الماسة في كل مرحلة، لاستيعاب تغيرات الواقع القائم، والتي شكلت بمجموعها في أواخر القرن العشرين منظومة تعمل بشكل متكامل، بحيث اضمحلت أمامها الحدود السياسية والجغرافية للدول. فالمؤسسات السياسية والمنظمات الاقتصادية والمالية الدولية والشركات متعددة الجنسية لا تتعدى ان تكون أدوات يسرت للاقتصادات الرأسمالية المتقدمة الهيمنة على الاقتصاد العالمي.

ثانياً- الخلفية التاريخية لنشوء وتطور ظاهرة العولمة

لغرض الوصول إلى فهم دقيق لأبعاد وجوهر أية ظاهرة، فان الدراسة التاريخية للواقع الذي افرزها، تكون ضرورية. لان بروز أية ظاهرة وتطورها لا يمكن ان يتم إلا إذا كانت عوامل وجودها قائمة في المجتمع ذاته(كاظم حبيب 2005 /51). فحداثة لفظ العولمة كمصطلح اقتصادي وسياسي وثقافي في التراث الرأسمالي لا تعني حداثة الواقع الذي يعبر عنه المصطلح. فالعولمة بحسب اعتقاد بعض المحللين مثل (بول هيرست، وروبرتسون)(محمود خالد ص24) هي سلوك متجذر في النظام الرأسمالي ظهرت جوانب منها في إطار أشكال ووسائل مختلفة عبر تاريخ تطوره، وان هذه الوسائل والأشكال المختلفة قد خضعت للتجديد باستمرار حتى اتخذت شكل مصطلح يعبر عن ظاهرة متكاملة بدأ الاهتمام بدراستها بعد انهيار المنافس (الإيديولوجي الخارجي)(منير الحمش1998 /17) في العقد الأخير من القرن العشرين وهو الاتحاد السوفيتي.

(فبول هيرست) مثلاً: يرى ان الاقتصاد العالمي في مرحلة النضوج الرأسمالي أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كان في (بعض جوانبه) أكثر انفتاحاً وتكاملاً من الاقتصاد العالمي في العصر الحديث، وهو رأي يعبر إلى حد ما عن الواقع الرأسمالي الذي يشهد في أحيان كثيرة تطورات مختلفة تدفعه إلى الانفتاح على الخارج والترابط معه تارة، والانكفاء إلى الداخل تارة أخرى (التكيف).

أما (روبرتسون) فقد اخضع واقع نشوء وتطور ظاهرة العولمة إلى مراحل حدد في كل مرحلة مجموعة من الوسائل إلى جانب أنماط من السلوك الرأسمالي الاقتصادي والسياسي والثقافي المعبر بوضوح عن جانب أو جوانب من هذه الظاهرة.

المرحلة الأولى: وهي المرحلة (الجنينية) لظاهرة العولمة وتبدأ بالاكتشافات الجغرافية وتنتهي بظهور الملامح الأولى للفكر الكلاسيكي. والتي شهدت اتساع نشاط الكنيسة الكاثوليكية ذات النظرة المركزية للعالم إلى جانب ظهور الدول القومية التي قادت كما في اسبانيا الدول الأوروبية في تنظيم وتوجيه الاكتشافات الجغرافية والحملات الصليبية العالمية التي حققت للرأسمالية عمليات نهب أكثر وضوحاً من عمليات النهب التي جرت في القرن العشرين(ادريانو بينايون 2002 /142)، فضلاً عن اكتشاف التقويم (الجريجوري)[1] والذي جرى تدويله لاحقاً.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة النشوء الأولي للسلوك الرأسمالي المعولم والتي استمرت قرابة القرن (من منتصف القرن الثامن عشر حتى سبعينيات القرن التاسع عشر) وهي وان انكفأت أوروبا خلالها إلى الداخل منشغلة باستغلال منجزات ثورتها الصناعية وبناء قدراتها الذاتية، إلى جانب بلورت الأفكار والمفاهيم الخاصة بنظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الجديد. إلا أنها ساهمت كثيراً في نمو مفهوم الدولة القومية المتجانسة التي قرن (سومبارت)(ادريانو بينايون 2002 /143) أهميتها للرأسمالية في تلك المرحلة بأهمية الشركة الرأسمالية الضخمة التي يسعى قادتها للاستحواذ على اكبر كمية من المعدن النفيس، إلى جانب بلورت بعض المفاهيم والأسس التي استندت إليها لاحقاً العلاقات الاقتصادية الدولية، كما شهدت بداية الامتداد العالمي للفكر الرأسمالي إلى خارج القارة الأوروبية، والذي تمثل بانضمام مجتمعات غير أوروبية إلى المنظومة الرأسمالية، مع ظهور بوادر الاهتمام بالسوق العالمية.

المرحلة الثالثة: وهي بداية الانطلاق الرأسمالي نحو العالمية والتي بدأت منذ سبعينيات القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى، والتي بدأ فيها صياغة الجوانب ذات الطابع العالمي من الثقافة والفكر السياسي والاقتصادي الرأسمالي مثل: جوائز نوبل للسلام، والألعاب الاولمبية وتعميم التقويم الميلادي، وإنشاء عصبة الأمم، وبروز أهمية الاستعمار والهيمنة على البلدان في القارات الأخرى، كما طُرح العديد من النظريات الاقتصادية التي تفسر أهمية قيام التبادل التجاري بين الدول وأهمية الخارج في تحقيق المزيد من التطور الرأسمالي.

المرحلة الرابعة: والتي بدأت بعد الحرب العالمية الأولى وشهدت تحولاً في التحليل الاقتصادي الرأسمالي من الظواهر الاقتصادية الجزئية إلى الظواهر الكلية، والتي سوغت إلى حد كبير بداية نشوء صراع المصالح بين القوميات، كما شهدت إلى جانب النظام الرأسمالي ظهور أنماط جديدة من الإيديولوجيات الشمولية ذات التوجهات العالمية مثل: الفاشية، والنازية، والشيوعية، دفعت بها المنافسة في إطار تحقيق أهدافها على المستوى العالمي إلى حرب عالمية طاحنة هي الحرب العالمية الثانية، التي انتهت بعد القضاء على الفاشية والنازية ليستقر بعدها الواقع التنافسي على المستوى العالمي على قطبين عالميين (الرأسمالية والشيوعية) يسعى كل منهما في سبيل تحقيق أهدافه إلى عولمة أفكاره ووسائله المتاحة، مما دفع ذلك بهما إلى خلافات وحروب اقتصادية مورست في إطار ما سمي (بالحرب الباردة) التي كان لتداعياتها اكبر الأثر على نمو الجانب المعولم من الفكر الرأسمالي، كونها أفرزت واقعاً عالمياً جديداً تمثلت ملامحه الأساسية بظهور عالم الدول النامية التي نالت استقلالها، والتي كانت تمثل الإطار التوسعي التقليدي للقطب الرأسمالي في مراحل نشوئه وتطوره. لتشهد في المقابل قوى الإنتاج في الاحتكارات الأمريكية خاصة[2] عمليات واسعة من التركيز والتمركز، ومن ثم تراكم كبير لرأس المال ضاقت بمتطلبات إعادة استثماره، الفرص الوطنية المتاحة بما فيها فرص المنافسة.

في الاتجاه الآخر زاد الواقع الرأسمالي القائم تعقيداً محاولات الاتحاد السوفيتي السابق اختراق وتطويق العمق العالمي للنظام الرأسمالي (الدول النامية بعد استقلالها) بمبادئ عالمية مضادة، بهدف حرمان الاحتكارات الرأسمالية من عمقها التقليدي. مما فرض على الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة، التكيف مع الواقع الدولي القائم واستيعاب متغيراته. وهكذا ابتدع الأمريكان كما يقول (كالبريث) (عباس ناجي 2005 /72) عولمة الأنشطة الاقتصادية والسياسية والثقافية تنفيذاً لمقولة سابقة أطلقها الرئيس الأمريكي (روزفلت) قبل نهاية الحرب العالمية الثانية ((الآن يجب أمركة العالم)) (مازن محمد علي ص102) لتبرير تدخلهم في شؤون الدول الأخرى عبر أساليب مختلفة تراوحت بين نظام نقدي دولي أصبح فيه الدولار عملة دولية إلى إنشاء شركات متعددة الجنسية اتخذت من الاقتصاد العالمي مجالاً حيوياً لأنشطتها، إلى مجموعة من المؤسسات المالية والتجارية والسياسية والثقافية والقانونية ذات الأنشطة الدولية مثل الصندوق والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة وما تبعها من منظمات ذات أنشطة مختلفة حيث فُرض على توجهات بعينها من أنشطة هذه المنظمات (التي تخدم المصالح الرأسمالية المستقبلية على المستوى العالمي) ان تنمو باستمرار في فترة الحرب الباردة. حتى إذا انتهى الصراع الإيديولوجي وذلك عقب انهيار الاتحاد السوفيتي لأسباب كثيرة أهمها الاستخدام الرأسمالي الأمثل لمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية (علاء الدين ناطوريه 2001/ 11) بمستوى لم يعد معه بمقدور القطب الآخر مجاراته.

قامت الدول الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة بتوظيف أنشطة جميع هذه المنظمات الدولية لصالحها لتصبح وسائل رأسمالية تستخدم في عولمة التراث الاقتصادي والسياسي والثقافي الرأسمالي من خلال التأثير بالأوضاع المختلفة للدول الأخرى.

العولمة الاقتصادية تكيف رأسمالي مع مرحلة جديدة من التطور

لقد كان من المفروض وبعد زوال المنافس الإيديولوجي الخارجي إلاّ تتراجع معدلات النمو في مؤشرات النظام الرأسمالي الاقتصادية المهمة، لكن الواقع يشير إلى عكس ذلك. بل الأغرب من ذلك هو الفشل الذي صاحب تطبيق التجربة الرأسمالية في دول نامية اختارتها كبديل أفضل لتحقيق التطور، وما يؤكد ذلك المؤشرات الآتية (لستر ثورو2005/ 11):

كان المعدل السنوي للنمو الاقتصادي في معظم الدول الرأسمالية الصناعية في ستينيات القرن الماضي (5%) انخفض في منتصف التسعينيات إلى (2%)، أما البورصة اليابانية فقد سجل مؤشر (نيكي) هبوط شديد من (38916) نقطة عام 1989 إلى (14309) نقطة عام 1992 وهو انحدار يفوق في حقيقته الهبوط الذي تعرضت له بورصة نيويورك بين عامي 1929- 1933. وقد أدى هذا الهبوط وبالتوازي مع انهيار مماثل في قيمة سندات الملكية إلى حالة من الركود في الاقتصاد الياباني مستمرة على ما يبدو دون نهاية حيث لم يشهد عام 1995 أي نمو مما يعني ان اقتصاد ثاني اكبر دولة رأسمالية في العالم توقف عن النمو (لترتفع نسبة البطالة من (1,9%) في منتصف السبعينيات من القرن العشرين إلى (3,2%) في منتصف التسعينيات من نفس القرن)(كاظم حبيب 2005/ 69).

أما في الولايات المتحدة فبالرغم من ان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي قد ارتفع بنسبة (36%) فيما بين عامي 1973 و1995 إلا ان القيمة الحقيقية للأجور في الساعة لعمال القاعدة من المجتمع قد انخفضت بنسبة (14%) فيما كانت كافة الزيادات في الأرباح من نصيب شريحة المجتمع العليا إلى حد (20%) من المجتمع، بل الاسوء من ذلك ان نسبة (1%) من السكان من هم في قمة المجتمع قد استأثروا بـ (64%) من هذه الأرباح.

أما الدول النامية التي أخذت بالنظام الرأسمالي كسبيل صائب لتحقيق التقدم الاقتصادي وعلى رأسها (المكسيك) والتي طبقت حتى منتصف عام 1994 كل ما من شأنه ان يحقق الازدهار وفق المنطق الرأسمالي، فقد طبقت ما يلي: تحقيق التوازن في الميزانية، تحويل ملكية أكثر من ألف شركة مملوكة للقطاع العام إلى القطاع الخاص، عدّلت بشكل جوهري كل نفقات الحكومة ومهامها الاقتصادية، أنظّمت إلى اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، وقبلت إجراء تخفيض كبير على التعرفة والحص الكمركية، وكانت النتيجة ان استقبلت سيل من أموال القطاع الخاص كاستثمارات مباشرة. لكن لم تمض ستة أشهر على التطبيق حتى انهار اقتصاد (المكسيك)، وبحلول منتصف عام 1995 كان عدد العاطلين قد بلغ (نصف مليون) وان (ربع مليون) آخرين في طريقهم إلى ذلك. أما مستوى القدرة الشرائية فقد هبط بنسبة تقترب من (30%).

ولكن وعلى الرغم من هذا التراجع في معدلات النمو لمعظم المؤشرات الاقتصادية المهمة للنظام، وفشل تطبيق التجربة الرأسمالية في (المكسيك) الدولة النامية، فان النظام الرأسمالي لا زال قائماً يمارس نشاطه رغم تفاقم أزماته.

إن سبب ذلك في حقيقة الأمر لا يعود إلى عدم قدرتها على التكيف مع الواقع القائم وإنما إلى كون ستراتيجية التطور الرأسمالية المعتمدة في عصر التنافس الإيديولوجي الخارجي تفرض ان يطال التكيف مع الواقع القائم وسائل، وعلاقات الإنتاج معاً لا بوصفها متغير تابع يتأثر بالمنافس الإيديولوجي الخارجي، وإنما متغير مستقل عنه. إلا ان زوال المنافس الخارجي دفع بالنظام إلى الاستمرار بتطوير الجانب المتعلق بوسائل الإنتاج (استيعاب التطورات التكنولوجية) بينما أهمل التكيف في علاقات الإنتاج بسبب تراجع تأثير القوى الاجتماعية في الداخل الرأسمالي (الطبقة العاملة ونقاباتها القوية) بل تعدى الأمر إلى إعادة النظر بمجمل الاتفاقيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحققت وخاصة (للطبقة العاملة) عبر مئات السنين من الكفاح والتي اتخذت إطار تشريعات حكومية (دولة الرفاهية)(كاظم حبيب ص172). فقد انتُزع الكثير من هذه المكاسب في دولة (كالسويد) يحضى قانون دولة الرفاهية بقدر كبير من الأهمية وكذلك الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية(فرنسيس فوكوياما2007 /145). بل شاع في أمريكا من ان الفقراء بحاجة الى ان يشكل الفقر حافزاً لهم(جالبريث 82/1990).

العولمة الاقتصادية تكييف رأسمالي مع مرحلة جديدة من التطور

مما يعني عرقلة التطور المتكامل(اوسكار لاتكه1982/ 63) في نظام المجتمع الاقتصادي ومن المؤكد ان تجميد هذه القوانين قد شكل سبب مهم من أسباب تراجع معدلات النمو لمعظم المؤشرات الاقتصادية بسبب الترابط(روبرت كارسون1994/ 258) الوثيق بين اعتبارات التوزيع وقرارات الإنتاج، لان حجم الناتج المتوقع توزيعه هو من العوامل المهمة المحددة لحصة كل فرد في المجتمع من الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم يحدد وبدرجات متفاوتة مدى استعداد كل فرد المساهمة في العملية الإنتاجية.

أما أسباب فشل التجربة الرأسمالية في بعض الدول النامية التي اختارتها بديلاً مناسباً في تحقيق التنمية، فان ذلك يعود إلى ان سياسات التكييف التي شملت الخصخصة والتحرير الاقتصادي للتجارة وأسواق المال التي طبقت أدت إلى تدمير الأنشطة والمؤسسات الاقتصادية القائمة دون ان تسهم بإقامة البديل المناسب بسبب سوء الفهم(جوزيف ستكلتز 2003 /82) لآلية عمل السوق الرأسمالية، إذ كان الاعتقاد السائد هو ان قيام حقوق الملكية الخاصة تتبعه جميع الأمور الأخرى بشكل طبيعي بضمنها المؤسسات والهياكل القانونية الرأسمالية التي تحرك اقتصادات السوق، إلا ان الذي جرى في إطار هذه السياسات (التكييف) لا يتعدى ان يكون تحرير للأسواق المالية والتجارية والذي أدى إلى تدفق سريع لرؤوس الأموال (الساخنة) من والى البلدان النامية المستهدفة بشكل رؤوس أموال مضاربة على أسعار صرف العملات والأسهم والسندات وممارسة الأنشطة التجارية والخدمية البحتة وهي تدفقات لرأس المال قصيرة الأجل لا تصلح ان تستخدم لبناء معامل وخلق فرص عمل بديلة لتلك التي دمرت في إطار الخصخصة.

وهكذا يبدو ان القوى الرأسمالية من احتكارات ودول مساندة لها مقتنعة من ان معالجة أزماتها القائمة في القرن الواحد والعشرين لا تتم إلا من خلال التكيف مع الواقع القائم من خلال مشروع رأسمالي توسعي جديد يعتمد هذه المرة ((كمشروع رأسمالي لإدارة الأزمة الراهنة))(محمد مراد 2002 /136) عن طريق تصدير الرأسمالية ذات الطابع الأمريكي إلى جميع البلدان المستقلة سياسياً ضمن إطار تنظيمي شامل(كولن مويرز 2008/ 343) تديره منظمات دولية ذات أنشطة مختلفة متعاونة تهدف إلى فرض ((الخصائص الجوهرية المميزة للرأسمالية عموماً)) على الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء. إلى جانب خلق منافس أيديولوجي خارجي جديد تهدد به مجتمعاتها ولاسيما الطبقة العاملة وهو ((العالم الإسلامي))(انطوان زحلان 1999 /43) الذي يرفض شرعية ادعاءات الديمقراطية اللبرالية وحقوق الإنسان في أنها تمثل شكل الحكم الأكثر عقلانية(فوكوياما 1993/ 205) إلا ان هذا الأسلوب لا يمكن ان يحقق بمفرده الهدف المنشود إلا إذا صاحبه كما حدث في فترة (الحرب الباردة) تكييف في علاقات الإنتاج وتنشيط فاعلية دولة الرفاهية.

ان العقد الأخير من القرن العشرين شهد تحولاً في العلاقات الاقتصادية الدولية تمثل في تراجع أهمية التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي كانت تجمع بين عدة دول متقاربة جغرافياً واقتصادياً وسياسياً إلى إقامة علاقات اقتصادية بين دول متباعدة جغرافياً ومتباينة ثقافياً واجتماعياً وسياسياً ودينياً. وكان لهذا التحول أسباب كثيرة من أهمها(عمر صقر ص9):

ثانياً- 1- انهيار الجدار الإيديولوجي الذي كان يفصل بلدان العالم إلى مجموعتين ويحول دون التواصل بين أطراف العالم المختلفة.

2- تقلص القيود الكمركية على تجارة السلع والخدمات في إطار من الاتفاقات التجارية الجديدة التي تضمنها ميثاق (منظمة التجارة العالمية (WTO)).

3- انخفاض القيود المفروضة على التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة وغير المباشرة (تحرير الأسواق المالية).

4- إن التقدم العلمي والتحديث التقني الذي بلغ ما أنتجه العالم في إطاره خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين ما يعادل (نصف)(احمد عبد الرحمن لطيف 2005/ 130) ما أنتجه طوال تاريخه كله، قد احدث تحولات بنيوية نوعية امتدت لتشمل كل المجتمعات الإنسانية التي تحول عالمها بفعل التقدم التقني الهائل في مجال المواصلات والاتصالات إلى قرية صغيرة.

5- إن تكامل الأسواق المالية العالمية في ظل ثورة الاتصالات أدى إلى تسهيل عملية الانتقال (لتريليون) دولار يومياً من بورصة إلى أخرى ومن بنك إلى آخر على مستوى العالم(فؤاد قاسم الأمير2005/ 15).

6- إن استقدام الدول النامية للاستثمارات الأجنبية أسهم في امتداد التطور الصناعي ليشمل نسبياً الدول النامية التي أصبحت من خلاله أكثر تكامل مع السوق العالمية.

7- اتساع أداء الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي نتيجة سيطرتها على ثلث الأنشطة الإنتاجية العالمية المختلفة، والتحكم في أكثر من ثلثي التجارة العالمية، والمساهمة بالنصيب الأكبر من الابتكارات التقنية والتكنولوجيا المنتشرة على المستوى العالمي حيث تشير الإحصاءات إلى ما يأتي(كولن مويرز ص263): توجد (خمس) شركات عالمية تسيطر على (90%) من تجارة الحبوب في العالم، و (ست) شركات تتحكم بحوالي (80%) من سوق مبيدات الآفات الزراعية العالمي، و (ثلاث) شركات تسيطر على (85%) من سوق الشاي العالمي و(شركتان) تهيمنان على نسبة (50%) من تجارة الموز العالمية العنصر الأساسي في صادرات بعض الدول النامية و(ثلاث) شركات تسيطر على (80%) من سوق السكاكر والحلوى العالمي، كما تسيطر (ست) شركات على حوالي (80%) من صناعة الموسيقى في العالم. علماً ان حصة الولايات المتحدة(جورج الراسي1977/ 14- 15) من هذه الشركات العالمية تصل إلى (85%) وتعد الشركة الأمريكية متعددة الجنسية هي الأقوى من بين الشركات الأخرى.

3- بعض أهم الأهداف النوعية للعولمة

إن العولمة إلى جانب ما حققته لمجموع الاحتكارات الرأسمالية ودولها المساندة من أهداف اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وثقافية على المستوى العالمي. دفعت كذلك إلى مركز قيادة النظام الرأسمالي بقوة جديدة صاعدة أخذت تكيّف أنشطة النظام المختلفة ومؤسساته الاقتصادية ذات النشاط الدولي باتجاه تحقيق أهداف وطموحات عالمية للمجتمع الأمريكي الصاعد من خلال تحجيم دور الدول القومية في اقتصاداتها الوطنية.

أولاً- عولمة النموذج الرأسمالي ذو الطابع الأمريكي

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بدأ يستشف من سلوك الحكومة الأمريكية ومؤسساتها الاحتكارية عابرة القومية، ومن كتابات بعض اللبراليين الأمريكان بان الأهداف الاقتصادية لرأسمالية الثورة العلمية والتكنولوجية لا تدفع باتجاه تصدير السلع والخدمات ورأس المال فحسب، وإنما بتصدير الرأسمالية ذات الطابع الأمريكي (العولمة)(غازي الصوراني 29/2004) كنظام اقتصادي، وسياسي، واجتماعي، وثقافي، ومعلوماتي متكامل إلى كل دول العالم المتقدمة والمتخلفة على حد سواء.

العولمة الاقتصادية تكيف رأسمالي مع مرحلة جديدة من التطور

إن هذا الاتجاه في حقيقته يعود إلى ذلك المشروع الأمريكي(سمير أمين 2004 /14) المتنامي منذ أواخر الحرب العالمية الثانية، والذي يقضي بوضع سيادة المصالح الوطنية الأمريكية فوق أي مبدأ وطني أو دولي آخر[3]. فإدارة العالم من خلال القوانين والأنظمة التي تضعها مجموعة السبع الصناعية، وكذلك المؤسسات الاحتكارية ذات النشاط العالمي، والمنظمات الدولية التي تخدم المصالح الرأسمالية الأمريكية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية WTO وما معد من خطط في إطارها تتعلق بتكييف وهيكلة اقتصادات البلدان النامية، إلى جانب المحاولات الأمريكية الجادة لاحتواء روسيا والصين(پيير بيارنيس 2002 /136)، والتأثير على المشروع القاري الأوروبي وتحويله إلى جناح(سمير أمين ص29) تابع للهيمنة الأمريكية من خلال التأثير في مناطق نفوذه في الدول النامية بكل الوسائل المتاحة. ان كل هذه المحاولات الأمريكية لا تعدو ان تكون تعبيرات جلية عن ذلك المبدأ الأمريكي القديم الجديد. فالولايات المتحدة وبعد ان انفردت بإدارة الواقع الدولي منذ العقد الأخير من القرن العشرين يبدو أنها أصبحت تجيز لنفسها الدفاع عن سلوك إمبراطوريات ظهرت في ماضٍ قد جرى تجاوزه، بل إنها تحاول ومن خلال العولمة ان تجعل العالم أمريكياً دون ان يشعر، وان شعر فلا حول له ولا قوة إزاء قوتها العسكرية الضاربة، وسيطرتها على المؤسسات الدولية(علاء الدين ناطورييه ص27- 28).

إن ما يؤيد هذا التوجه الأمريكي هو ما بدأت تعكسه طروحات بعض كتابها منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين والذين وان اختلفوا بتسمية هذه الظاهرة (امة أمريكية، وإمبراطورية أمريكية، وأمة عالمية، وقوة ناعمة) فهي بمجملها توحي ببداية مرحلة رأسمالية جديدة ذات قيادة وقيم أمريكية بامتياز والكتّاب هم (بن واتنبرغ، وايرفنغ كريستول، ديفد روثكوب، جوزيف ناي، لي ارميستيد، ماثيو فريزر)(كولن مويرزص300- 326).

لقد أكد (بن واتنبرغ) في كتابه (الأمة العالمية) ان انهيار الاتحاد السوفيتي فتح فرصة ذهبية أمام الأمريكان (لعولمة أسلوب حياتهم) والترويج لثقافة عالمية. بينما يقول (ايرفنغ كريستول) في مقال له نشر بعنوان (الإمبراطورية الأمريكية البازغة) ان العالم بعد زوال الاتحاد السوفيتي أصبح بحاجة إلى إمبراطورية قائدة، وان الولايات المتحدة تحمل سماتها الأساسية كونها أصبحت تسيطر على العالم اقتصادياً، وعسكرياً، وثقافياً، وتكنولوجيا ولكنها تفتقر إلى ((روح تبشيرية مسيحية أصيلة)) ومن الممكن لقادة هذه الإمبراطورية الجدد التعويض عن تلك الروح ببعث توجهاتهم الثقافية الرأسمالية من خلال (هوليود) عن طريق استغلال نظام الاتصال العالمي المتطور الذي أنجزته الثورة العلمية والتكنولوجية والذي تهيمن فيه الشركات الأمريكية متعددة الجنسية على معظم إنتاج وتوزيع وسائل الإعلام والثقافة والمعلوماتية على المستوى العالمي.

أما (ديفد روثكوب) فيقول ان العالم لا يمكن له ان يستغني عن الأمريكان، ومن ثم فان على الأمريكان ان يضاعفوا من نشاطهم في سبيل عولمة اللبرالية الرأسمالية على وفق الطراز الأمريكي من خلال الهيمنة على أسواق ووسائل الإعلام العالمية، وفرض التدفق الحر للمعلومات عبر خصخصة وسائل الاتصال في الدول المختلفة ولاسيما تلك التي تحررت من الاستعمار حديثاً لفرض استقبال القيم، والإيديولوجيات، وصور الحياة الأمريكية، وهو يشبه ما فعلته بريطانيا عندما هيمنت على البحار في قرون مضت فكان سبباً مهماً في بناء إمبراطوريتها المترامية الأطراف عندما توفرت لديها الأساطيل البحرية الضاربة.

فالولايات المتحدة هي الأخرى اليوم لا تنقصها وسائل الهيمنة، فهي متاحة. فلغة العلم والمال والتجارة العالمية هي الانكليزية لغة الولايات المتحدة الرسمية، وان تقانة المعلومات والاتصالات العالمية التي حوّلت العالم إلى قرية صغيرة تستند إلى القوة المعلوماتية العظمى الوحيدة في العالم وهي الولايات المتحدة، وإذا ما ارتبط العالم بشبكة من الإعلام المرئي والمسموع والمقروء فيجب ان تكون البرامج أمريكية، وإذا ما ظهرت قيم عالمية مشتركة فيجب ان تضمن ارتياح الفرد الأمريكي.

العولمة الاقتصادية تكيف رأسمالي مع مرحلة جديدة من التطور

أما (جوزيف ناي) مساعد وزير الخارجية الأمريكي في إدارة (كارتر) ومساعد وزير الدفاع في إدارة (كلينتون) والذي تحدى من يثبت بان القوة الأمريكية تشهد فترة انحطاطها، دعا إلى استخدام (القوة الناعمة) المتاحة للأمريكان كأسلوب لفرض العولمة الأمريكية والحفاظ على استمرارها. وقد وصف القوة الناعمة وأسلوب فرضها بما يلي: القوة الناعمة – هي الهوية الأمريكية المتضمنّة (الحرية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والفرص الفردية، والثروة، التجارة الحرة) وان على الولايات المتحدة القيام بمهمة إقناع الدول، والمنظمات، والشعوب الأخرى غير الأمريكية بمتضمنّات الهوية الوطنية الأمريكية وقبولها دون إكراه وذلك من خلال أدوات القوة الناعمة التي تمتلكها الأمة الأمريكية وهي: وكالات الاتصال والثقافة الحكومية، شركات الإعلام، الأجهزة الحكومية مثل (وزارة الخارجية محطة صوت أمريكا الإذاعية، والجامعات، والمؤسسة العسكرية بما فيها مؤسسة الحرب النفسية، وكالة المخابرات المركزية وتضم هوليود، محطات التلفزة الخاصة بها ووسائل الإعلام الإخبارية الأخرى) المنظمات الأهلية غير الحكومية، الشركات الأمريكية الاحتكارية متعددة الجنسية وما تنتجه من سلع وتمتلكه من وسائل وأسواق وسلع فنية مختلفة.

إن هدف القوة الناعمة الأمريكية بحسب (ناي) هو تخليص العالم من شرور (شبكات الإرهاب) ومساعدة الشرق الأوسط على الحداثة بشكل أكثر (قدرة). و(ناي) لا يفضل ان تسمى الوجاهة العالمية الأمريكية (بالإمبراطورية) وإنما يفضل تسميتها (بالتفوق الأمريكي، والزعامة الأمريكية، والقوة العظمى الأمريكية) تميزاً لها عن الإمبراطوريات الأوروبية التي ظهرت في القرنين التاسع عشر والعشرين.

أما (لي ارميسيتد) فيرى بالمعلومات الدعائية ومن ينظمون حملاتها أسلوب مناسب لتحقيق أهداف إستراتيجية، ويعرّف القوة الناعمة بأنها: ((قدرة فرد أو دولة على دفع فرد أو دولة أخرى على عمل شيء ما كان ليفعله لولا ذلك)) وقد عد القوة الناعمة اشد الأدوات فاعلية وتأثيراً في السياسة الدولية، كونها أداة (إيديولوجية) في مجال السياسة الأمريكية الخارجية، ويرى انه من الواجب على الدولة الأمريكية ((تطوير إستراتيجية عمليات وطنية شاملة من اجل الحرب العالمية على الإرهاب)) ومواصلة الجهود لتطوير سياسة اتصالات إستراتيجية فعالة (تذكّر) الأعداء والأصدقاء بوضوح بنوايا الولايات المتحدة وأهدافها.

وهكذا (كيّف) ارميسيتد نظام وسائل إعلام السوق الحر الذي لا يخضع للدولة أو لسيطرة السياسة، ولا يخضع للمؤسسة العسكرية.

أما (مايثو فريزر) فيرى في القوة الناعمة الأمريكية على أنها (صناعة ثقافة) عالمية أمريكية وهو يتفق مع (ناي) بان القوة الناعمة هي تحقيق الأهداف من خلال الجذب والإغراء لا الإكراه والإجبار. أي ترغيب العالم بأساليب الحياة والثقافة والقيم الأمريكية ولكن يختلف معه في إبعاد القوة الناعمة وأدواتها حيث يركز على صناعة الثقافة الأمريكية (الإعلام) وأدواتها (الأفلام السينمائية والموسيقى الشعبية والبرامج التلفزيونية والوجبات السريعة والأزياء ومدن الملاهي والتي جميعها تقنع المشاهد العالمي بصواب القيم وأساليب الحياة الأمريكية).

لقد وُجّه العديد من الانتقاد لهذا الأسلوب الأمريكي المعولم على لسان كل من (هيربرت شيللر، واريل دوفمان، وارماند ماتيلارت)(كولن مويرزص296). فقد أجرى (شيللر) مناقشة أكثر دقة وتفصيل لأسلوب عولمة الثقافة الرأسمالية ذات الطابع الأمريكي من خلال التعاون بين الدولة التي فرضت عليها ظروف الحرب الباردة، التعاون مع شركات وسائل الإعلام المتعددة الجنسية إلى بناء نظام اتصالات عالمي يتم من خلاله إدخال أي مجتمع الى النظام العالمي عبر إغراء طبقته الاجتماعية المهيمنة، أو رشوتها، أو إجبارها على تشكيل مؤسسات اجتماعية مدنية مختلفة الأنشطة والمهام، تروج لقيم وثقافة وسلوك المجتمع الرأسمالي الأمريكي. وهو ما يفسر سبب انتشار العولمة(ادريانو بينانون ص129) في الدول النامية أسرع من انتشارها في المراكز المتقدمة.

بينما وصف كل من (دورفمان، وماتيلارت) العالمان المتخصصان بالاتصالات في (تشيلي) عبر ملاحظتهما للأفلام الأمريكية التي غزت عبر الشاشة الصغيرة كل المجتمعات العالمية بوصفها أدوات ووسائل عالمية لنشر الثقافة الأمريكية، حيث تعكس في معظمها أسلوب الحياة الأمريكية ولاسيما في جانبها الاستهلاكي، إذ تصوره بوصفها مؤشر لسعادة الفرد الأمريكي بينما تصور في المقابل غير الأمريكيين بالمتوحشين وبدائيي الثقافة مما أثر في المجتمعات الأخرى، إذ تشير الإحصاءات إلى ان الاستهلاك في الدول الصناعية المتقدمة زاد إلى (ثلثي)(فؤاد مرسي ص23) الناتج المحلي مما اضعف الميل إلى الادخار ومن ثم الاستثمار.

هذا الأسلوب الإعلامي الأمريكي حسب تصور (زعيم سياسي برازيلي) يهدف ضمناً إلى فرض الهيمنة الأمريكية على العالم برمته، لكي تطلق العنان في إطاره لاحتكاراتها المتعددة الجنسية لاستثمار الموارد الطبيعية، وقوة العمل، والأسواق، وتوفير ميدان استثمار آمن لرأسمالها المتسم بطابع المضاربة(نيلسون اروجودي 2002 /127) والتي يقول (برادوبل) بصددها، من الممكن وضع العاب المقامرة والمضاربة المالية في المقدمة كأهم عنصر من عناصر التنمية الرأسمالية المعولمة(ادريانو بينايون ص134). فكيف إذن سيكون وضع العالم تحت إدارة الأمريكان الذين وصفهم (فيرغسون) بقوله: أنهم ناجحون في الغزو والاحتلال، ولكنهم فاشلون في حكم وإدارة البلدان المحتلة بسبب نفور الناخب الأمريكي من ذلك الالتزام الطويل الأمد في تحقيق الأهداف(كولن مويرز ص175).

ثانياً- تحجيم السيادة الوطنية للحكومات على حدودها الجغرافية والسياسية

على الرغم من مساهمة وسائل التدويل المختلفة من مؤسسات إنتاجية رأسمالية ومنظمات اقتصادية دولية في دفع الاقتصاد الدولي نحو العولمة، إلا ان معظم دول العالم ترى في الحماس الأمريكي للبرالية الاقتصادية ليس هدفه الترويج (للإصلاح الاقتصادي) في الدول النامية فحسب، وإنما هو أيضاً محاولة أمريكية جادة لفرض قيمها الوطنية على الاقتصاد العالمي من خلال ((معاداة مذهب مركزية الدولة القومية... وذلك باعتماد سياسات مشتركة عرفت بإجماع واشنطن[4]... ترمي إلى تفكيك معايير التنظيم الحكومي))(فوكوياما ص147- 148).

إن وسائل العولمة المختلفة، ومحاولات الولايات المتحدة فرض قيمها الوطنية على الاقتصاد العالمي، إلى جانب ما أثير من نزعات داخلية (عرقية ودينية) جميعها أدت إلى إحداث تحولات عميقة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإعلامية للدول المختلفة، بحيث أسفرت عن تراجع السيادة الوطنية للحكومات على حدودها السياسية والجغرافية(سمير أمين 2004 /15). بحيث اتخذ الحوار النظري حول سيادة الدول الوطنية ومصيرها في ظل العولمة اتجاهين متناقضين(سعيد الصدّيقي 2004 /114- 121):

<u>الاتجاه الأول</u>: ويمثله ((أنصار العولمة)) ويمكن عرضه من خلال وجهات نظر كل من (كينشي اوهماي، وليام ولاس، نويل بورج، فيليب غلوب) والذين طرحوا وجهات نظرهم بالقول: ان توسع السوق العالمية يؤدي إلى فقدان الدولة لجوانب مهمة من سلطاتها بسبب عدم قدرتها على انجاز وظائفها التقليدية. لأنه حسب (اوهماي) يكون ((للعوامل الخارجية تأثير متزايد في القرارات الحكومية لقيام الناس بالدمج بين ولاءاتهم المحلية ومشاركتهم العامة في قيم وأساليب الحياة العالمية)) بينما يرى (ولاس) ان كل من ((الاستثمار الداخلي والخارجي والإنتاج متعدد القومية، والهجرة، والنقل، والاتصالات الواسعة، تعمل على إلغاء الحدود السياسية والجغرافية التي رسمتها حكومات القرن التاسع عشر)). أما كل من (بورج، وغلوب) فيشيران إلى ان العولمة هي ظاهرة تسهم في إلغاء الدولة القومية وان السيادة سوف تصبح ((متقولبة في الطموحات العالمية للرأسمالية مما يحوّل الدولة الوطنية إلى مجرد إداري بسيط)) حيث تسيطر الأسواق العالمية، وتنتهي الدولة الوطنية، كونها المكان المفضل ((للهوية، والعمل السياسي، والتضامن الاجتماعي الفعال، والعيش المشترك، والملكية العامة)) بينما تفقد على المستوى الخارجي ((القدرة على المراقبة وتعديل الأحداث)) بل تصبح مجرد أداة تسيرها الشركات متعددة الجنسية وفقاً لمصالحها(محمد مراد2002/ 142).

العولمة الاقتصادية تكيف رأسمالي مع مرحلة جديدة من التطور

هذه التنبؤات تتفق مع تنبؤات قديمة فيما يخص مصير الدولة، والتي أشار إليها كل من (امانويل كانط، كارل ماركس، وبرتراند راسل) ولكنها لم تتحقق.

الاتجاه الثاني: ويمثل التيار ((المتفائل)) بمستقبل الحكومة الوطنية وسيادتها والذي ينظر إلى العولمة لا بوصفها خطر يهدد مستقبل الدولة الوطنية وسيادتها وإنما العكس. إذ على الرغم من التحولات النوعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي خلفتها ظروف الثورة العلمية والتكنولوجية وأثرت على المهمات الاقتصادية للدول في مجال السياسات المالية والنقدية والتجارية، إلا أنها لا تعني إلغاء دور الدولة ومن ثم وضع حد لوجودها. فنظام السوق ولكي يواصل فاعليته لابد من وجود دولة قوية تساعده في إكمال دوره من خلال سياساتها التجارية والمالية والنقدية وهو ما تفعله حكومة الولايات المتحدة مركز الرأسمالية المعولمة في وقت الأزمات(الكسندر وبراتراند1992/ 188)، إذ قامت في أكثر من أزمة بالمساهمة في تصحيح الاختلالات، سواء كانت أزمة اقتصادية أم أزمة طاقة أم تلوث، بل إن الكاتبين (بول هيرست، وغراهام طومبسون) في كتابهما (العولمة محط تساؤل) يؤكدان من خلال دراسة تاريخية أجرياها على إحصاءات للتجارة العالمية أظهرت ما يأتي(سعيد الصديقي2004/ 122): إن العولمة في بداية القرن العشرين كانت أكثر تطوراً مما هي عليه الآن، وان اقتصادات كل من بريطانيا وهولندا كانت أكثر انفتاحاً في عام 1913 مما هي عليه في عام 1995، وان دور الدولة الوطنية لم يتراجع بل زاد فاعلية ولاسيما بعدما أصبحت الأزمات الاقتصادية سمة دورية ملازمة للنظام الرأسمالي، وان التقنية أصبحت عنصر مهم في المنافسة بين الاحتكارات، إذ يشير فرنسيس فوكوياما إلى ان ((معظم التقدمات التقنية الأمريكية الكبيرة التي تمت في أواخر القرن العشرين حفزّها التشجيع والاستثمار الحكوميان)) (فوكوياما ص146) حيث تشير الإحصاءات إلى ان نسبة مساهمة الحكومة الأمريكية من مجموع الإنفاق الأمريكي على البحث العلمي والتطوير والابتكار البالغ (160,75) مليار دولار عام 1993 كانت (42%) (هاشم ونادیا2008/ 103).

أما مارك فلورباييه فيقول: ((ان اقتصاد السوق اظهر تفوقه نتيجة كونه مؤطراً بسياسات عامة ملائمة... فبدون الدولة لا قيمة لاقتصاد السوق))(مارك فلورباييه 2007 /8) فبإمكان الدولة ومن خلال سياساتها الاقتصادية المختلفة الحد من تدمير البيئة، وتفجر الفوارق الطبقية والفوضى الاقتصادية الناجمة عن الواقع الدولي الجديد الذي أصبحت فيه النظم الاقتصادية المختلفة متقاربة ومتداخلة ومتأثرة ببعضها البعض خاصة بعدما ألغت (سلطة الدولية) وأنشطة الشركات متعددة الجنسية، والاندماج بين الأسواق المالية، الحدود الجغرافية للدول بحيث حوّلت العالم إلى وحدة اقتصادية واحدة، مما وضع اقتصادات كل الدول، ولاسيما سياساتها الاقتصادية ضمن شبكة دولية أصبحت تسير باتجاه معاكس للمفاهيم التقليدية التي أصبحت فاقدة المعنى(جورج الراسي ص13). وبذلك يمكن القول ان سلطة وسيادة الدولة الوطنية ووظائفها الاقتصادية لم ولن تكون في خطر، ولم ولن تكون كما كانت عليه قبل العولمة، بل ستتكيف (إدريس لكريبي /60) بما يتلاءم والواقع الدولي الجديد الذي خلقته ظروف العولمة خاصة في مجال رسم السياسات الاقتصادية، بل ان إعادة الاعتبار لسلطة وسيادة الدولة الوطنية يكون اكبر في حال عدها المؤسسة الوحيدة التي يستطيع أبناء المجتمع مطالبتها بتطبيق(هانس وهارالد 1998 /373) العدالة في عالم معولم تصبح فيه المصلحة الذاتية للمؤسسات والأفراد هي الهدف المنشود.

فالدولة في عصر العولمة إذن لا تتعدى ان تكون واحدة من مؤسسات النظام المهمة الخاضعة للتكيف لكي تستخدم كآلية تصحيح عند اختلال مسارات التوازن التنافسي بين الاحتكارات الرأسمالية في السوق العالمية.

4- بعض أهم وسائل العولمة المباشرة وغير المباشرة

إن ظاهرة العولمة لم تكن حدث عفوي برز فجأة على المسرح العالمي، بل هي مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية تحققت عبر أسلوب من أساليب التكيف مع واقع عالمي جرى التحضير له باستخدام مجموعة وسائل ذات أنشطة اقتصادية دولية مهدت الطريق لاحتكارات رأسمالية عملاقة كي تمارس أنشطتها الاقتصادية على المستوى العالمي لا بأسلوب الاحتلال بالقوة (الاستعمار القديم) وإنما بتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية للدول دون إثارة مشاعرها الوطنية من خلال أنشطة الشركات متعددة الجنسية، والمنظمات الاقتصادية ذات الأنشطة الدولية (القوة الناعمة).

أولاً- الدور المباشر للشركات متعددة الجنسية في عولمة الرأسمالية

لم يكن الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية المبدئية ظاهرة رأسمالية جديدة. فبالرغم من الأهداف المالية الصرفة لحركة رأس المال بين الدول (على وفق المنطق الكلاسيكي) تجري على أساس أعلى (سعر فائدة) إلا ان هذه الحركة لم تكن تخلو ضمناً من أهداف أخرى إستراتيجية(جون ادلمان 1987/ 113) وهي الاستثمار المباشر في مجال الحصول على المواد الأولية الزراعية والمنجمية واستخراج البترول وكذلك بناء السكك الحديدية. غير ان أحداث الحرب العالمية الثانية وما خلفته للأوروبيين واليابان من بنى وهياكل اقتصادية محطمة، جعل لزامًا عليهم إعادة بنائها. بينما حققت للاقتصاد الأمريكي في الاتجاه الآخر المزيد من التركز والتمركز والنمو في مؤسساته ومؤشراته الاقتصادية(روبرت كارسون 1994/ 98- 100) المختلفة حيث زاد الناتج القومي الإجمالي من (85,2) مليار دولار عام 1938 إلى (213,6) مليار دولار عام 1945 والى ((476 مليار دولار عام 1959 وان (500) مؤسسة صناعية كبيرة تهيمن على الاقتصاد الصناعي الأمريكي))(صلاح الدين نامق 134/1980) ونمت الإيرادات الفدرالية من (5,6- 44,4) مليار دولار لنفس الفترة، بينما انخفضت معدلات البطالة من (19- 1,9%) من مجموع قوة العمل للفترة نفسها أيضاً مع العلم قد اخذ بالحسبان تجنيد (11) مليون شخص في الجيش كما هيمنت الولايات المتحدة على صادرات رأس المال العالمية حيث نمت(سمير أمين 154/1997- 155) حصتها من (35,3%) عام 1930 إلى (59,1%) عام 1960 كان نصيب الدول الرأسمالية المتقدمة منها (82,3%) بينما (17,7%) كانت حصة الدول النامية، مما يعني ان واقعاً رأسمالياً جديداً أصبح قائماً أمام حركة الاستثمار الأجنبي المباشر من الضروري التكيف معه بآليات وأهداف جديدة فكانت الشركات متعددة الجنسية من خلال فروعها التابعة والتي تحتل الشركات الأمريكية فيها مركز الصدارة حيث ان (80%)(جون ادلمان ص114) من الفروع العالمية لهذه الشركات هي فروع لاحتكارات أمريكية. وعليه ينبغي تشبيه (الحرب العالمية الثانية) بالاكتشاف التاريخي من حيث آثارها الاقتصادية بالنسبة للاقتصاد الأمريكي حيث حققت له وضعاً مركزياً في الاقتصاد الرأسمالي كوضع[5] انكلترا في القرن التاسع عشر(باران، سويزي187/1971).

وهكذا برزت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية كأمة قائدة[6] للنظام الرأسمالي بلا منازع.

1- طبيعة عمل الشركات متعددة الجنسية في اقتصادات البلدان المضيفة

على الرغم من ان الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تديره الشركات متعددة الجنسية يعمل عموماً على تحفيز النمو في كلا النموذجين من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. إلا ان مستوى تأثيره في اقتصاد كل نموذج يختلف باختلاف المرحلة التي يبدأ عندها نشاطه في كل منهما، ونسبة مشاركة البلد المضيف بالتمويل، ونوع النشاط المستهدف في اقتصاد البلد المضيف.

ففي الدول النامية يبدأ الاستثمار الأجنبي نشاطه في المرحلة التي تسبق مرحلة الانطلاق فيقوم بخلق النمو تمهيداً لبلوغ تلك المرحلة (الانطلاق). بينما في الدول المتقدمة يبدأ نشاطه عند مراحل متقدمة من الإنماء مما يسهم في تحفيز النمو القائم والانتفاع منه قدر الإمكان لا خلقه من العدم. فيصبح الاستثمار الأجنبي في الدول النامية ضرورياً ولازماً بينما لا يتعدى ان يكون محفزاً ثانوياً للنمو في الدول المتقدمة ليس إلا.

أما المساهمة في التمويل فان لم تكن معدومة في الدول النامية فإنها منخفضة جداً. بينما في الدول المتقدمة ربما تبلغ المساهمة المحلية في التمويل الجزء الأكبر(ادريانو بينايون ص269) من الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما يقرر حصة البلد المضيف بملكية الفرع المحلي التابع للشركة متعددة الجنسية ومن ثم الحد من تأثير تداعيات وجودها في الاقتصاد المتقدم، عكس الدول النامية.

أما النشاط والقطاع المستهدف بالاستثمار من قبل الشركة متعددة الجنسية وان جرى في النموذجين من الدول على العموم على وفق معيار واحد وهو تحقيق مصلحة الشركة وحريتها في اختيار النشاط أو القطاع الذي يشكل موقعاً استراتيجياً وفاعلاً في اقتصاد البلد المضيف، فانه في الدول المتخلفة يعني اختيار قطاع إنتاج المواد الأولية الزراعية والمنجمية ولاسيما إنتاج البترول، مما يساهم بالمزيد من التبعية إلى الخارج والى مزيد من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المتخلف كما في دول الشرق الأوسط حيث تحدد القطاع المستهدف وهو قطاع البترول. أما في البرازيل البلد النامي الأكثر تطور فقد تحدد قطاع الصناعة وصناعة السيارات تحديداً كونه النشاط النموذجي القائد لقطاع الصناعة في الاقتصاد البرازيلي مما أضر به بشكل مضاعف(ادريانو بينايون ص246)، أما في الدول المتقدمة فقد وقع اختيار الشركات للقطاع المستهدف على ذلك القطاع الأكثر تقنية كقطاع الصناعات الالكترونية أو الكيمياء أو الصناعات الهندسية حيث بلغت مساهمة الشركات الأمريكية في الناتج الصناعي الأوروبي في إنتاج هذه القطاعات عام 1966 (40%)(جيل برتان1970/ 74)، مما ساعد على المزيد من التطور لهذه البلدان وخلق المزيد من الفرص والقدرات التنافسية للاقتصاد المتقدم.

وهكذا تتباين طبيعة عمل هذه الشركات وتداعيات تواجدها في اقتصادات النموذجين من الدول.

2- التوافق الستراتيجي بين الحكومة والشركات الاحتكارية الأمريكية

إن قوة أي امة تقاس بقوة اقتصادها، وان جوهر قوة أي اقتصاد معاصر تكمن في قوة شركاته الاحتكارية، وبالتالي فان مصالح الشركات متعددة الجنسية نادراً ما تتعارض مع مصالح حكوماتها وخاصة في الولايات المتحدة.

لقد جرى في هذا الإطار من التبادل الضروري للمصالح السعي إلى انجاز الهدف الاستراتيجي المشترك بين الحكومة الأمريكية وشركاتها المتعددة الجنسية، وهو عولمة الرأسمالية ذات الطابع الأمريكي الذي جرى (ولضرورات فرضها الواقع الدولي القائم) على مرحلتين: مرحلة الحرب الباردة وجرى في إطارها (أمركة الرأسمالية) في محيطها الإقليمي. بينما تم في مرحلة الهيمنة العالمية للقطب الواحد، عولمة الرأسمالية ذات الطابع الأمريكي.

العولمة الاقتصادية تكيف رأسمالي مع مرحلة جديدة من التطور

إن بروز الولايات المتحدة كقوة سياسية وعسكرية عالمية متميزة في الواقع الرأسمالي الجديد الذي أفرزته الحرب العالمية الثانية، دفع بحكومتها إلى السعي الحثيث نحو استكمال منظومة قوتها العالمية المتمثلة (بالقوة الاقتصادية)(انطوني غيدنز95/2009) الشرط الضروري اللازم لبناء الأمة القائدة في محيطها الإقليمي الرأسمالي من جهة، واحتواء تداعيات المد الشيوعي في مجتمعات أوروبا الغربية واليابان من جهة أخرى. بينما تسعى الاحتكارات متعددة الجنسية ومن خلال المساهمة في إعادة بناء اقتصادات أوروبا الغربية واليابان إلى فرض هيمنتها، ولكنها وبسبب أوضاع المجتمعات غير المستقرة التي أفرزتها تداعيات الحرب الثانية، كانت مترددة وتحتاج إلى قوة عسكرية وسياسة تساندها.

وهكذا وجدت الحكومة الأمريكية وشركاتها المتعددة الجنسية أنهما تعملان معاً في إطار إستراتيجية واحدة وهي (أمركة الرأسمالية)(كامل حيدر2002 /148) في أوروبا الغربية واليابان.

لقد اتخذ هذا المسعى التعاوني بين الطرفين اتجاهين:

الاتجاه الأول: تسهيل دخول الشركات الأمريكية إلى اقتصادات أوروبا الغربية واليابان فكان (مشروع مارشال)[8] بهدف مساندة صمود المانيا واليابان وهي قواعد المواجهة المتقدمة للنظام الرأسمالي، وكذلك احتواء التيارات الاشتراكية في كل من فرنسا وايطاليا.

الاتجاه الثاني: التعاون بين الاحتكارات الأمريكية وحكومتها بهدف فرض الهيمنة على العالم عبر ثلاث آليات:

- الآلية الأولى: العمل باتجاه إلغاء الاستعمار القديم وتفكيك منظومة القوى الاقتصادية الرأسمالية القديمة.
- الآلية الثانية: استخدام الدولار بوصفه عملة دولية للتأثير في اقتصادات الدول المختلفة.
- الآلية الثالثة: استخدام الطاقة كعنصر مهم في تحقيق المزايا التنافسية للاحتكارات الأمريكية.

الاتجاه الأول:

لقد تبدد تردد الشركات الأمريكية متعددة الجنسية حول مهمة القيام بالاستثمار المباشر في أوروبا الغربية واليابان بعد الحرب العالمية الثانية بعدما حصلت هذه الشركات على الضوء(أكاديمية العلوم السوفيتية1985 /51، 54) الأخضر من الحكومة الأمريكية والمتمثل بالتزام ينص على قيام حكومة الولايات المتحدة بتسديد أثمان صادرات هذه الشركات إلى تلك البلدان من ميزانيتها الفدرالية كجزء من معونة مالية مقدمة إلى هذه البلدان بموجب (مشروع مارشال). مما أسهم في فتح اقتصادات أوروبا الغربية واليابان ذات المزايا الأفضل مما متاح في الاقتصاد الأمريكي(أكاديمية العلوم السوفيتية1985 /51، 54)، من أسواق، وتكاليف إنتاج، ووسائل نمو، وشروط منافسة أمام الشركات الأمريكية متعددة الجنسية ولكي تنجز هذه الشركات مهامها الإستراتيجية بجدارة وسرعة، اندفعت في ممارسة أنشطتها الاستثمارية إلى تلك المشاريع والقطاعات المختلفة التي لم تكن بعد قد تحولت جذرياً إلى الرأسمالية(محمد دويدرار1979 /81). مثل القطاع الزراعي الفرنسي، مما مكن هذه الشركات من السيطرة ليس على أسواق السلع الصناعية فقط وإنما أيضاً على أسواق السلع الزراعية الغذائية ثم الامتداد إلى الملكية العقارية، مما أسهم في تحجيم القوة الاجتماعية للريف الفرنسي في الحد من سيطرة رأس المال على الزراعة ومن ثم فرض الاتجاه الاحتكاري على الاقتصاد الفرنسي بأكمله. ثم توجهت بعدها إلى القطاع التجاري لفرض الاتجاه الاحتكاري عليه كذلك مما خلق أزمة وجود لرأس المال التجاري الصغير والمتوسط وما ترك ذلك من تداعيات لاحقاً في المجتمع الفرنسي ضد النشاط الاقتصادي للشركات الأمريكية.

أما قطاع الخدمات فهو الآخر شهد امتداداً لأنشطة هذه الشركات في كل الدول الأوروبية واليابان في مجال الإعلان والدعاية لإعادة تشكيل أذواق المستهلكين على وفق القيم الأمريكية التي تشجع على الاستهلاك مما أسهم في بروز الاتجاه التضخمي الذي أسهم عملياً في إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الرأسمالية.

إن الآلية التي اعتمدتها هذه الشركات لتنفيذ ستراتيجيتها في اقتصادات أوروبا الغربية واليابان تمثلت باعتماد التفوق التي تملك مقوماته قياساً بما متاح لدى الشركات المحلية، مما مكنها من شراء الكثير من المشاريع القائمة، أو بناء مشاريع جديدة تستخدم جميعها أدوات أو أساليب إنتاج حديثة مكنتها من الاستفادة أكثر من المزايا المتاحة في هذه الاقتصادات وتحقيق المزيد من التركز والتمركز(ماهر ومروان58/2004).

إن الأنشطة الاستثمارية المختلفة لهذه الشركات أدت إلى تراكم كبير من الدولارات في الأسواق الأوروبية بشكل استثمارات ولاسيما في المدة 1945- 1960 بلغت(أكاديمية العلوم السوفيتية ص63) (10,1) مليار دولار وهي كتلة لا يستهان بها في مجال تأثيرها على المؤشرات الاقتصادية المحلية المختلفة في حالة تحريكها من قبل من يملكها وهي الشركات الأمريكية متعددة الجنسية.

وهكذا تحقق الجزء الأول من إبعاد الإستراتيجية المشتركة للحكومة الأمريكية وشركاتها الاحتكارية، حيث حققت الأخيرة الهيمنة والمزيد من التركز والتمركز مما اكسبها المزيد من عناصر المنافسة على المستوى الدولي. بينما حققت الحكومة الأمريكية احتواء ومن ثم الحد من تداعيات الإيديولوجية الشيوعية على المجتمعات الأوروبية الغربية واليابان.

الاتجاه الثاني: ويتضمن ثلاث آليات:

❖ الآلية الأولى: إلغاء الاستعمار وتفكيك المنظومة الرأسمالية القديمة.

إن هذا المجال لم يخلُ هو الآخر من التعاون المصلحي بين الحكومة الأمريكية واحتكاراتها إذ ارتأى الساسة والاقتصاديون الأمريكان على حد سواء ان امتداد الهيمنة السياسية والاقتصادية الأمريكية على المستوى العالمي يتطلب تفكيك الواقع الرأسمالي القائم وإعادة بناء واقع دولي جديد يضم الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء. حيث ان استمرار الواقع الاستعماري القديم سوف يضع مستقبلاً الكثير من العوائق أمام انتشار وتطور الرأسمالية وان الشركات متعددة الجنسية أصبحت ترى ان تأمين أسواق تصريف للسلع الصناعية لم تعدْ تقل أهمية عن تأمين أسواق المواد الأولية، وان تنمية الصناعات المحلية ورفع مستويات الدخول في المستعمرات القديمة يصب في هذا الاتجاه، مما دفع ذلك بالأمريكان إلى مساعدة الكثير من الدول في تحقيق استقلالها ليس (بدافع أخلاقي أو إنساني) وإنما لإعادة هيكلة واقع النظام الرأسمالي الدولي القائم، والتحضير لمرحلة رأسمالية جديدة يكون فيها العالم من الناحية العملية (سوق رأسمالية واحدة)(محمود خالد ص127) تمارس فيها الشركات الأمريكية متعددة الجنسية أنشطتها في مجال الإنتاج، والتسويق، والتمويل من خلال تحويل معظم المشاريع المحلية في الدول المختلفة والمتخلفة خاصة إلى فروع تابعة لها وهو ما حَرمَ الحكومات القومية من إمكانية الحصول على الموارد المالية المتاحة من مشاريعها المحلية، مما اضعف ذلك من دورها الفعال في تقديم الخدمات الضرورية لمواطنيها بما فيها أنظمة الضمان الاجتماعي، كما يحد من فاعلية سياساتها الاقتصادية (المالية والنقدية والتجارية) بل ان السوق العالمية سوف تسهم في عولمة أنماط السلوك للأمة المهيمنة في مجال الاستهلاك وطبيعة التعامل مع رأس المال في مجال التراكم وإعادة الاستثمار(ماهر ومروان ص58).

❖ الآلية الثانية: استخدام الدولار بصفته عملة دولية للتأثير في اقتصادات الدول المختلفة.

في عقد الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين وبعد أن أكملت أوروبا الغربية واليابان إعادة بناء اقتصاداتهما على وفق احدث منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية، اتجهتا تبحثان عن دور مفقود لهما في الاقتصاد الدولي للرأسمالية وعلى الرغم من انتظامها في نظام اقتصادي رأسمالي دولي متعدد الأقطاب، إلا ان هذه التعددية بقيت متأثرة بمركزية القطب الاقتصادي الأمريكي بسبب الاعتماد على نظام نقدي دولي يشكل الدولار قاعدته الأساسية، والذي أصبح مصدراً للتضخم في الاقتصاد الدولي بحسب رأي الاقتصادي الفرنسي (جاك روئف) لأنه يحمل العيوب الآتية(هاشم حيدر 1971 /52- 60):

العيب الأول: كونه عملة وطنية تمارس دورين متناقضين: دور دولي بوصفها تمثل غطاء لعملات الدول المختلفة ووسيلة تسوية للمبادلات الدولية وتصحيح للاختلالات في موازين المدفوعات، بينما تستخدم في الاتجاه الآخر بوصفها عملة وطنية داخلية تعكس التغيرات المحلية المختلفة في الاقتصاد الأمريكي، ومن ثم فان التحكم في حجم السيولة النقدية لهذه العملة (توسع أو انكماش) سوف تقرره حاجة الاقتصاد الأمريكي وليس الاقتصاد الدولي... فمثلاً في حالة الانكماش في الاقتصاد الأمريكي التي قد لا تكون كذلك في الاقتصاد الدولي، فان معالجتها عبر سياسة (التمويل بالعجز) أي سياسة نقدية توسعية سوف تعمل باتجاهين متعاكسين(إسماعيل صبري 84/1977- 85): الازدهار في الاقتصاد الأمريكي وتأخر ظهور التضخم فيه لمدة أطول، بينما تعمل في الاقتصاد الدولي الذي تندفع إليه هذه الزيادة الإضافية في عرض الدولار بطريقة أو بأخرى إلى ظهور بوادر التضخم. وهو الوضع الذي حذر منه الاقتصادي الأمريكي (تريفن)(حازم الببلاوي1978 /18) منذ ستينيات القرن العشرين، خاصة بعدما بلغ العجز السنوي في ميزان المدفوعات الأمريكي(3- 4) مليار دولار وبتراكم بلغ لنفس الفترة (50) مليار دولار، وبدأت كل من أوروبا الغربية واليابان تتخلصان عما لديهما من دولارات من خلال تحويلها إلى ذهب مما دفع ذلك بالحكومة الأمريكية إلى تخفيض قيمة الدولار مرتين ثم إيقاف تحويله إلى ذهب عام 1971.

العيب الثاني: إن هذا النظام لم يضمن حقوق متساوية لكل الدول في الاقتصاد الدولي، حيث منح الدولة المالكة للعملة الدولية ميزة التمتع بالتمويل بالعجز المتراكم باستمرار والذي ليس مصدره الأقسام الأساسية في ميزان المدفوعات (حساب السلع والخدمات ورأس المال) كما في الدول الأخرى وإنما في حساب رأس المال المصدر إلى الخارج بمختلف أنواعه بما فيها (المساعدات الخارجية، والهبات، ونفقات الحروب). وان التسوية لهذا العجز تتم بالعملة الدولية (الدولار) الذي هو في نفس الوقت عملتها الوطنية دون الحاجة إلى بيع ذهب، أو أصول رأسمالية، أو زيادة في الضرائب، أو خفض الإنفاق الداخلي، أو عقد القروض مع الخارج، أو اللجوء أخيراً إلى خفض العملة إذا تعذرت الوسائل الأخرى وهي الوسائل التي تلجأ إليها كل الدول الأخرى لتصحيح العجز في موازين مدفوعاتها.

كما منحها ميزة الاستثمارات الخارجية أيضاً التي تتطلب من مستثمري الدول الأخرى غير الولايات المتحدة تكوين أرصدة نقدية من العملة الدولية (الدولار الأمريكي) لعدم صلاحية عملاتها الوطنية لهذه المهمة والتي لا يمكن الحصول عليها إلا بزيادة الصادرات، أو التنازل عن أصول رأسمالية. بينما الأمر مختلف تماماً بالنسبة للمستثمر الأمريكي إذ باستطاعته ان يمارس الاستثمار الخارجي بكل أشكاله من خلال عملته الوطنية ومن ودائع الدول الأخرى في البنوك الأمريكية بما فيها غطاء العملات، فتقوم البنوك الأمريكية باعتماد هذه الودائع الأجنبية كقاعدة لخلق ائتمان للمستثمرين الأمريكان وهو الأسلوب الذي أثار حفيظة الرئيس الفرنسي الراحل (ديغول) الذي وصفه بعملية السلب الأمريكية(هاشم حيدر ص62)، إذ يقول: لقد استولى الأمريكان من خلال هذه العملية على احدث الصناعات الفرنسية وبالادخارات الفرنسية التي جمعت بعرق وجهد الفرنسيين وأودعت في البنوك الأمريكية.

العولمة الاقتصادية تكيف رأسمالي مع مرحلة جديدة من التطور

إن هذا الاستغلال الأمريكي ممتد منذ الحرب العالمية الثانية إذ يصف بعض المؤرخين الاستنزاف الأمريكي للعقول من أوروبا وكذلك استغلال المفكرين والعلماء العالميين في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية بأنه نوع جديد من الاستعمار(فالنتينا ايفاشيفا ص11).

جدول (1) يبين صافي مردود الكفاءات العلمية المهاجرة إلى الولايات المتحدة في الدخل القومي الأمريكي لعام 1970 (بآلاف الدولارات)

الاختصاص	عدد المهاجرين	صافي مردود كل مهاجر	مجموع صافي المردود في الدخل
علماء الاجتماع	471	230	108330
علماء الطبيعة	2154	235	506190
المهندسون	6400	253	1619200
الأطباء	2211	246	1428306
المجموع	11236	1364	3662026

المصدر: جواد هاشم، وعثمان زيد/ العلم والتكنولوجيا والتنمية الصناعية/ دار الثورة للصحافة والنشر/ النفط والتنمية/ بغداد/ 1976 ص51.

أما الميزة الأخرى المهمة التي حققتها الولايات المتحدة من عالمية عملتها الوطنية فهي ميزة تحقيق الأرباح الاحتكارية حيث من المتعارف عليه منذ القدم ان أية جهة (خاصة أو عامة) تتولى سك أو إصدار النقود يصبح لها حق التمتع بمصدر أرباح يتمثل بالفرق بين كلفة السك أو الإصدار والقيمة الاسمية للوحدة النقدية والتي عرفت قديماً (بحقوق السيد)[9]. والولايات المتحدة اليوم باعتبارها الجهة المصدرة للعملة الدولية، فان مصدر حقوقها يتمثل في ان جميع الذين في حوزتهم دولارات أمريكية لم يحصلوا عليها إلا مقابل تنازلهم عن أصول مختلفة إلى أمريكا في حين ان الكلفة التي تتحملها مقابل إصدارها الدولار تكاد لا تذكر إذ لا تتعدى تكاليف الورق والطبع والإدارة فقط علماً ان معظم الدول تستخدم دولاراتها تلك كغطاء للعملة الوطنية ونادراً ما تشتري بدولارات الأرصدة سلع أو خدمات أمريكية.

العيب الثالث: النظام النقدي الدولي القائم هو مصدر للتضخم النقدي الدولي- وهو يمثل اخطر عيب في هذا النظام كونه أجاز للدول عدم إبقاء غطاء عملاتها من الدولار أرصدة خاملة في بنوكها المركزية كما هو حال الذهب. بل أجاز لها إيداعها في بنوك الولايات المتحدة مقابل سعر فائدة، وتقوم الأخيرة باعتماد هذه الودائع كقاعدة لإصدار النقود الائتمانية مما يسهم في توسيع حجم السيولة النقدية الدولية التي تُرك أمر تحديد حجمها تحت تصرف البنك المركزي الأمريكي الذي ينظر إلى المصلحة الأمريكية أولاً. وبما ان التضخم النقدي يعمل دائماً على إضعاف المنتجين الصغار أمام كبار المنتجين وخاصة الصناعيين، وبما ان أمريكا هي التي تمثل المنتج الأكبر في الاقتصاد الدولي فان عدم الاستقرار النقدي وتفجر عوامل التضخم تعمل على إضعاف منافسيها وهم أوروبا الغربية واليابان(جورج قرم 1977 /65).

العيب الرابع: ظهور منطقة اليورو دولار- نشأت هذه السوق في بداية الستينيات من القرن العشرين في (لندن) أولاً ثم في (جزر البهاما والبحرين وسنغافورة وهونك كونك) فيما بعد وكان الهدف من إنشائها من قبل الشركات متعددة الجنسية هو تسريب رؤوس الأموال إليها للتخلص من مؤثرات السياسيتين المالية والنقدية للحكومات.

العولمة الاقتصادية تكيف رأسمالي مع مرحلة جديدة من التطور

زادت أهمية هذه السوق في سبعينيات القرن الماضي خاصة بعد الزيادة الهائلة في عوائد النفط بسبب ثورة الأسعار.

لقد بلغ حجم المتداول النقدي من الدولارات في هذه السوق كما يأتي(حازم الببلاوي ص21): في عام 1970 (89,1) مليار دولار زاد إلى (446,1) مليار دولار عام 1977 بينما في الأعوام نفسها بلغ حجم المتداول النقدي من الدولارات في نطاق السوق الأمريكية الداخلية وتحت إدارة سلطاتها النقدية فقط (225,5، 316,1) مليار دولار على التوالي.

إن خطورة هذه السوق لا تكمن في كونها تحوي كتلة نقدية اكبر في عام 1977 فقط وإنما لكونها تتحرك خارج سيطرة السلطات النقدية الأمريكية بحرية تامة. فما هو اثر هذه الكتلة النقدية المنفلتة في الاقتصاد الدولي.

❖ الآلية الثالثة: استخدام سلاح الطاقة كعنصر مهم في تحقيق المزايا التنافسية.

لقد أملت الظروف المستجدة في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين وبعدما أكملت المانيا واليابان بناء اقتصاداتهما على وفق احدث المنجزات التقنية وانطلقت احتكاراتهما تنافس بقوة الاحتكارات الأمريكية في مجال تميزها. أملت الظروف المستجدة على الاحتكارات الأمريكية التعاون مع حكومتها للتفتيش عن عنصر المنافسة البديل. وقد اهتدى الطرفان إلى مؤشر الطاقة كبديل ممكن بسبب ما تمتلكه الحكومة الأمريكية واحتكاراتها من وسائل ذاتية وسياسية تمكنها من استخدام هذه المؤشرات لصالحها بفعالية. والجدول الآتي يبين الأسباب المهمة لهذا الاختيار.

جدول (2) يبين درجة التبعية للخارج في مجال الطاقة لاقتصادات بعض الدول الأوروبية وأمريكا واليابان للسنوات 1973، 1980 (نسبة مئوية)

السنة	الدولة								
	اليابان%	المانيا الغربية%	الولايات المتحدة%	انكلترا%	فرنسا%	ايطاليا%	لوكسمبورغ%	بلجيكا%	الدانيمارك%
1973	95,5	56,5	16,7	53,1	69,6	84,3	99,6	88	99,6
1980	85,9	57,5	16,7	6,3(*)	79,1	87,3	99,5	85,7	98,6

المصدر: بشارة خضر/ أوروبا وبلدان الخليج- الشركاء الأباعد/ ترجمة: حسن عبد الكريم قبيسي/ مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت/ ط2/ 1997 جدول ص199.

لقد بلغت درجة التبعية لاقتصادات كل من المانيا واليابان المنافسين الصاعدين للاقتصاد الأمريكي (57%، 90%) على التوالي في حين لم تتجاوز تبعية الاقتصاد الأمريكي إلى الخارج في مجال الطاقة عن (18%).

إن خطورة مؤشر الطاقة لا تتوقف عند التباين الشديد في درجة التبعية للخارج فقط، وإنما أيضاً كون البترول يشكل نسبة مهمة من هذا المؤشر(بشارة خضرص191) حيث شكل في عام 1960 (27,6%) من مكونات مؤشر الطاقة الأوروبية، ونما إلى (57,6%) عام 1970. فضلاً عن ان الولايات المتحدة وشركاتها الاحتكارية تمكنت من توظيف(محمد احمد الدوري 1988 ص128، 273، 306، 309) تداعيات هذا المؤشر بدرجة اكبر لصالحها لكونها أنتجت في عام 1961 (31%) من إنتاج البترول الخام العالمي البالغ (1119) مليون طن، وتملك (خمس من ثمان) شركات عملاقة تشكل بمجموعها الكارتل العالمي الذي يسيطر على معظم الصناعات البترولية على المستوى الدولي ابتداءاً من تحديد الاحتياطي والإنتاج والأسعار وانتهاءاً بالصناعات البتروكيمياوية إلى جانب هيمنتها على منظمة (الأوبك) وحكوماتها التي بلغت مساهمتها في الإنتاج العالمي البالغ (56,1) مليون برميل عام 1974 بنسبة (54,7%). وان منطقة الشرق الأوسط مجال النفوذ الأهم لحكومة الولايات المتحدة واحتكاراتها قد أسهمت بما يساوي (84%) من مجموع استيرادات أوروبا الغربية من البترول الخام عام 1950 والبالغ (759) ألف برميل يومياً.

العولمة الاقتصادية تكيف رأسمالي مع مرحلة جديدة من التطور

إن استغلال الحكومة الأمريكية وشركاتها لهذا المؤشر باتجاه تحقيق أهدافها المشتركة قد جرى من خلال الدفع باتجاه رفع أسعار البترول إلى ذلك المستوى الذي يؤثر في تلك البلدان التي تستورد كل أو معظم احتياجاتها من البترول من الأسواق العالمية (ولاسيما أسواق أوبك) كاليابان والمانيا إذ ارتفعت أسعار البترول فعلاً ارتفاعات(محمد احمد الدوري 1988 ص194) فلكية من (2,62) دولار للبرميل عام 1973 إلى (11,45) دولار عام 1974 والى (30,5) دولار للبرميل عام 1979. بل وبسبب تداعيات(بشاره خضرص170) الثورة الإيرانية وصل إلى (40) دولار. أما في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين فقد وصل السعر إلى أكثر من (100) دولار للبرميل علماً ان الاستهلاك العالمي من البترول وصل إلى (31)(ديفيد وكارول247/2008- 248) مليار برميل في سنة 2006 مقابل احتياطي جديد مكتشف لم يتجاوز (9) مليار برميل أضيفت إلى الاحتياطي العالمي البالغ (719,2)(محمد احمد الدوري ص119) مليار برميل عام 1984 والتي اغلبها في الشرق الأوسط.

إن ارتفاع أسعار البترول يعني ارتفاع أسعار منتجات الدول المنافسة للولايات المتحدة كون البترول يسهم في كلفة إنتاج السلع المختلفة أما مصدر للطاقة، أو مواد أولية لصناعات ناشئة هي البتروكيمياويات. مما ينقل عنصر المنافسة بين احتكارات الأقطاب الرأسمالية داخلياً وخارجياً من التباين في القدرات التقنية (التي بدأت تميل إلى التساوي) إلى التباين في كلف الإنتاج.

إن الاستخدام الأمريكي لمؤشر الطاقة كسلاح جديد في المنافسة هو الذي يفسر المواقف المتناقضة للدول الرأسمالية المتقدمة إزاء مشكلة الطاقة وطبيعة التعامل مع الدول المنتجة للبترول(محمد دويدار ص84) والتي تطورت في القرن الحادي والعشرين لتدخل ضمن سياسة ((الحرب الاستباقية أو الوقائية))(فؤاد قاسم الأمير/ ص10- 11) التي ترمي من خلالها الولايات المتحدة إلى الاطمئنان بعدم ظهور أي منافس اقتصادي أو عسكري لها في المستقبل وهي تشمل أوروبا واليابان والصين خاصة من خلال السيطرة على مصادر النفط ليس لتأمين استيراداتها البالغة (55%) من حاجتها الداخلية فحسب، وإنما في محاولة منها (لخنق) أوروبا واليابان والصين وهو ما يدفع بهذه القوى العالمية إلى مقاومتها كما أكد ((ادورد كندي))(فؤاد قاسم الأمير/ ص13) في معرض رده على هذه السياسة عندما طرحت للمناقشة في مجلس الشيوخ في 7/ 10/ 2002 والتي وصفها بأنها نداء ((للامبريالية الأمريكية)) في القرن الحادي والعشرين والتي تقاوم وهو ما اتضح من خلال مواقف كل من روسيا وفرنسا والمانيا والصين من حرب العراق ((وهي حرب النفوذ على النفط)) ولاسيما بعدما أكدت إحصاءات شركة (برنش بتروليوم) البريطانية في عام 2004 ان الاحتياطي النفطي العالمي المثبت حالياً يكفي الاستهلاك العالمي على وفق معدلاته الحالية (40) سنة فقط وان (77%) منه موجود في دول الأوبك.

إن الولايات المتحدة وبعد ان حققت بجهودها للنظام الرأسمالي امتيازات الانفراد بالقطبية وحققت لاقتصادها في إطاره مركزية القيادة كاستحقاق نضالي ضد القطب الشيوعي(محمود خالد ص131). أيقنت ان عهد القطب الواحد وصدارتها فيه لن تدوم إلى الأبد، ولكي تحافظ على صدارتها في الاقتصاد الرأسمالي لأطول فترة ممكنة، فما عليها إلا ان تستغل الوقت من خلال ركوب موجة العولمة وتجييرها لصالح الاقتصاد الأمريكي من خلال ((أمركة المعايير العالمية))[(10)] للعولمة مستعينة بشركاتها المتعددة الجنسية ذات الامتدادات النوعية والكمية في الاقتصاد العالمي والمتمثلة بفروعها المتعددة والمنتشرة في كل أنحاء العالم.

3- مبررات الولايات المتحدة في عولمة الرأسمالية

إن الاقتصاد الأمريكي وما تضمنه من مزايا فرضت على الآخرين شروط الانقياد لتوجهاته إلى جانب قيادة الولايات المتحدة لمواجهة تاريخية مع الاتحاد السوفيتي السابق والتي أسهمت بشكل فاعل في انهياره ومن ثم فسح المجال أمام سيادة الفكر الرأسمالي على كل الساحة العالمية دون منافس، عززت من شعور الأمريكان بأهمية دورهم ليس في النظام الرأسمالي فحسب، وإنما في النظام العالمي ككل، مما رسخ في اعتقادهم من ان (أمركة) الرأسمالية ومن ثم (عولمتها) هو استحقاق طبيعي للأمة الأمريكية لا منّة لأحد فيه عليها وهو ما تسنده المبررات الآتية:

أ. إن الأمريكان لا يرون في العولمة سوى مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية تم اكتشافها من قبل القوة الأقوى في السوق الرأسمالية (الولايات المتحدة) والتي تستند قوتها إلى ما تمتلكه من ذلك الكم الكبير من الاحتكارات العالمية العملاقة التي تستخدم احدث المخترعات والأساليب التقنية، وتضع يدها على أوسع أسواق التصريف للسلع الصناعية، وكذلك أسواق المواد الأولية واليد العاملة الأقل كلفة في العالم، بحيث أصبحت هذه الاحتكارات قوة صناعية ومالية وتجارية عالمية ضخمة احتوت سلطات دول بحالها، مما دفع ببلدان العالم إلى اللجوء في سبيل مواجهتها إلى نوع من التكتلات الإقليمية(هيرفريد مونكلر2008 /286- 290) بهدف إيجاد سلطة أعلى من سلطة الدولة الوطنية وهو نمط جديد من التكيف الرأسمالي مع الواقع الذي فرضته الشركات الأمريكية متعددة الجنسية.

ب. إن أمريكا هي صاحبة أكبر سوق عالمية في استيعاب السلع الكاسدة وملايين العاطلين أو المضطهدين من مختلف دول العالم والتي لا زالت مفتوحة لحد الآن بحسب قول (هانتنجتن)(محمود خالد ص129) تستقبل أعداداً كبيرة من المهاجرين تفوق ما تستقبله دول العالم مجتمعة مما أنعش الاقتصاد الرأسمالي الدولي، بل إنها مثلت اكبر سوق لتدفق الاستثمارات الأجنبية منها واليها. إذ بلغت الاستثمارات الخارجية المتدفقة منها إلى الخارج في المدة 1963- 1967 (24,5) مليار دولار والداخلة (2,1) مليار دولار بينما في عقد التسعينيات من القرن العشرين بلغت الاستثمارات الداخلة إليها (198,3) مليار دولار والخارجة (168,9) مليار دولار، مما يعني أنها تمثل سوق نشطة في التمويل وفي توفير فرص الاستثمار ومن ثم فان الولايات المتحدة بحسب بعض الساسة والاقتصاديين الأمريكان لها دَين على العالم طال انتظار تسديده ومن حقها الآن ان تستوفيه عبر العولمة. وهذا غير معقول ولا مقبول.

ج. لقد حدد (زبجنيو بريجنسكي)(زبجنيو بريجنسكي74/1998- 76) أربعة عناصر واجبة التوافر بالقوة العالمية المؤهلة لقيادة المجتمع الدولي نحو العالمية وهي ((قوة عسكرية عالمية، دور اقتصادي عالمي، جذب ثقافي وفكري عالمي، إرادة وقوة سياسية عالمية)) وأكد أنها لا تتوافر منذ العقد الأخير من القرن العشرين إلا في الولايات المتحدة لذا وجب عليها فرض توجهاتها الخاصة على المجتمع العالمي وهي عولمة الرأسمالية.

د. إن الولايات المتحدة أسهمت في إعادة هيكلة الجزء المتقدم من الاقتصاد الرأسمالي على وفق آخر المنجزات التقنية في إطار مشروع مارشال، وتخليصه من الصناعات القديمة الملوثة للبيئة ذات الاستهلاك العالي للطاقة من خلال نقلها إلى البلدان(ميشيل شوسودفسكيبدون تاريخ /106- 108) النامية (وإيهامها بان لها دور صناعي في الاقتصاد الرأسمالي المعولم) مما حقق للجزء المتقدم من الاقتصاد الرأسمالي الحصول على سلع صناعية اقل كلفة (مالية وبيئية) من جهة وتقوية أواصر التبعية التكنولوجية بين الأجزاء المتقدمة والمتخلفة في الاقتصاد الرأسمالي من جهة أخرى.

هـ. يوصف المجتمع الأمريكي بأنه مجتمع ذو ميل عال للاستهلاك مما منح ذلك الاقتصاد الأمريكي سوق كبيرة لها القدرة على الاستهلاك والاستثمار مما دفع ذلك بكل الدول ولاسيما الصناعية المتقدمة إلى السعي جاهدة للارتباط مع الولايات المتحدة بعلاقات اقتصادية من اجل تحقيق فائض اقتصادي. فاليابان مثلاً الذي لم يحقق أي نمو يذكر في الفترة 1995- 2000 قد حقق في علاقاته الاقتصادية مع الولايات المتحدة فائضاً تجارياً سنوياً قدر للفترة نفسها بـ(66) مليار دولار(محمود خالد المسافر 30/2000).

و. إن النظام النقدي الدولي الذي اتخذ من الدولار الأمريكي معياراً نقدياً وحيداً له مكن الولايات المتحدة من قيادة (عولمة مالية)(سمير أمين1997 /18- 22) تقوم على مبدأ التعويم الحر لقيم العملات بحيث تحولت عملات الدول إلى (سلع عادية)(جوزيف ستكلتزص223) يتحدد سعرها بالعرض والطلب مما قلل من نجاح السياسات النقدية للدول في اقتصادياتها. كما ان تفوق الشركات الأمريكية تكنولوجياً في صنع ونقل القيم (براءات الاختراع) التي تجعل من خلق رأس المال محوراً لاهتماماتها(فؤاد مرسي34/1980)، جعلها محط اهتمام اكبر من قبل الشركات والبلدان الأخرى. إذ تشير الإحصاءات(جيل برنان ص52) إلى ان الشركات الأمريكية متعددة الجنسية قدمت مساعدات تقنية بشكل عقود بلغت عام 1960 (3133) عقد حصلت الدول الصناعية المتقدمة على (1670) عقد والدول النامية على (363) عقد.

ثانياً- المنظمات الاقتصادية الدولية مهدت لعولمة الرأسمالية ذات الطابع الأمريكي

1- المساهمة الأمريكية في نشوء المنظمات الاقتصادية الدولية

كانت جهود الدول المنتصرة (عسكرياً وسياسياً) في الحرب العالمية الثانية قد اتجهت قبل انتهاء العمليات الحربية مباشرة نحو التفكير في إعادة ترتيب مجريات التعاون الاقتصادي الدولي وتنظيمها الذي تضرر كثيراً بسبب أحداثها المدمرة. وكان التوجه العام لجهود هذه الدول قد انصب على إقامة نظام نقدي دولي إلى جانب إنشاء ثلاث منظمات اقتصادية دولية هي: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية، ومنظمة التجارة الدولية International Trade Organization (ITO). لكن تبين لهذه الدول ان الولايات المتحدة كانت تحضّر قبل نشوب الحرب وأثنائها لإنشاء ((نظام رأسمالي عالمي تحت هيمنتها))(عوني محمد 2002 /139) وقد شكلت لهذا الغرض منذ أيلول 1939 مجموعات دراسية مختلفة تعمل بهذا الاتجاه، تتولى التنسيق بينها والإشراف عليها لجنة خاصة كان احد أعضائها البارزين (الين دالاس) الذي عين لاحقاً مديراً للمخابرات المركزية الأمريكية. وقد خرجت هذه الدراسات بعدة توصيات كان أبرزها توصية تفيد (بإقامة اقتصاد عالمي رأسمالي واحد تهيمن عليه الولايات المتحدة) ويبدأ التحضير له من خلال إنشاء نظام نقدي دولي يُستخدم فيه الدولار كعملة دولية يسمح للولايات المتحدة آلية الائتمان الدولية وسيلة لا نزال ضربة بالمناطق النقدية(أكاديمية العلوم السوفيتية ص153) الأخرى ولاسيما منطقة الجنيه الإسترليني[11]، إلى جانب مؤسسات مالية دولية تساعد على أعمار ما خربته الحرب ومن ثم التنمية، وكذلك للعمل على تثبيت قيم عملات الدول. وبعد حصول موافقة الرئيس الأمريكي آنذاك (روزفلت) على هذه التوصية، شرعت وزارة الخزانة الأمريكية عام 1942 بوضع الأسس الفنية لنظام نقدي دولي يعتمد الدولار كعملة دولية إلى جانب مؤسستين دوليتين هما صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للتعمير والتنمية. وقد وُجهت الدعوة في عام 1944 إلى (44) دولة للاجتماع في مدينة (بريتون وودز) الأمريكية لاستحصال موافقتهم الشكلية ليس إلا، كون الولايات المتحدة أقوى دولة اقتصادياً وسياسياً، وعسكرياً وقادرة على فرض إرادتها على الآخرين.

العولمة الاقتصادية تكيف رأسمالي مع مرحلة جديدة من التطور

وقد اقترح المجتمعون إنشاء منظمة أخرى دولية هي (منظمة التجارة الدولية (ITO)) تتولى مهمة إعادة ترتيب وتنظيم مجريات التعاون في مجال التبادل الدولي الذي تضرر كثيراً بسبب أحداث هذه الحرب المدمرة. وقد أنشيء الصندوق والبنك الدوليين وتعثر نشوء منظمة التجارة الدولية وذلك لمعارضة الولايات المتحدة الشديد لها كونها أولاً لم ترد ضمن توصيات اللجان الأمريكية مما يعني عدم تطابق إنشائها في تلك المرحلة مع المصلحة الأمريكية، وثانياً لأنها تستند إلى ميثاق طموح يشمل ما هو أوسع من المبادلات التجارية الدولية مثل(وحيد علي مجاهد1999 /19- 20): المبادلات السلعية، والقيود المختلفة على حرية التجارة، والتنقل، والاستثمارات الدولية، وتجارة الخدمات. وحاولت (53) دولة في اجتماع لها عقد في هافانا عام 1947 العمل على إنشاء منظمة للتجارة الدولية (ITO) باسم اتفاق هافانا. إلا ان الولايات المتحدة رفضته(احمد عبد الرحمن ص20)، وكان السبب الظاهر هو الادعاء بأنها تصادر صلاحيات الكونكرس في مجال الاقتصاد الوطني. بينما السبب الحقيقي(إبراهيم العيسوي1995 /59- 60) هو عدم الرضى عن آلية التصويت المعتمدة التي نصت على تساوي أصوات الأعضاء دون الأخذ بالحسبان الوزن الاقتصادي للأعضاء كما هو في صندوق النقد والبنك الدوليين، خوفاً من إمكانية صعود بلدان أخرى مستفيدة من عمل آلية هذه المنظمة، فقامت بتأجيلها لحين تحسن الظروف. مما دفع بـ(23) دولة تستحوذ على (80%) من التجارة الدولية بالتركيز في مفاوضات جرت بينها في اجتماع عقد لهذا الغرض في جنيف عام 1947 على ما رأته أكثر أهمية لمصالحها في ميثاق (ITO) في تلك المرحلة في مجال التبادل التجاري الدولي وهو (تخفيض القيود الكمركية) التي كانت تعيق حرية التجارة بين هذه الدول. وأسفر الاجتماع عن توقيع اتفاقية قبلت بها الولايات المتحدة كحل وسط تتضمن حزمة قواعد والتي عرفت بمجموعها (بالاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة GATT)(وحيد علي ص20) والتي أصبحت (اتفاقية دولية) وليست (منظمة) لها صلاحيات معاقبة العضو في حالة المخالفة. وقد أصبحت سارية المفعول اعتباراً من عام 1948.

إن هذه الاتفاقية على الرغم من كونها اتفاقية عرضية ومؤقتة إلا إنها عدت منذ ذلك التاريخ إطار للمفاوضات، ولعقد الاتفاقات التجارية الدولية متعددة الأطراف في مجال المبادلات الدولية.

إن استكمال متطلبات إنشاء نظام رأسمالي دولي تهيمن عليه الولايات المتحدة لا يتم إلا من خلال إنشاء منظمة سياسية ذات طابع أممي ((أمم متحدة))(عوني محمد 2002/ 141) تتوفر لها القوة اللازمة لحفظ الأمن. وقد قُدمت توصية بهذا الشأن من لجان الدراسة الأمريكية سالفة الذكر اقتنع بمضمونها وزير الخارجية الأمريكي وعرضها على الرئيس الأمريكي (روزفلت) الذي وافق عليها وعرضها بخطاب موجه إلى الشعب الأمريكي[12]. وكان الهدف المعلن(عبد الحي زلوم/ ص103- 110) من إنشاء هذه المنظمة هو المحافظة على السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. وقد تمت المصادقة عليها من قبل (50) دولة في سان فرانسسكو الأمريكية عام 1945 دون أي اعتراض.

إن ما شهده واقع التجارة العالمية من مستجدات في عقد الثمانينيات من القرن العشرين جعل اتفاقية (الجات) وحزمة قواعدها الكمركية غير قادرة على استيعاب الواقع القائم، وغير منسجمة مع تغيراته، مما تطلب نوع من التكيف مع الواقع الجديد أسفر بداية عام 1995 عن إنشاء منظمة التجارة العالمية(احمد عبد الرحمن ص20) (World Trade Organization) (WTO) وعد (الكات) جزء منها بعد ان رأت احتكارات الولايات المتحدة ان ميثاق هذه المنظمة أصبح يتطابق مع مصالحها في عصر القطب الأمريكي المهيمن، إذ تشمل أنشطتها إلى جانب المجال الذي عالجته اتفاقية (الكات) مجالات جديدة فرضها واقع العولمة، والثورة العلمية والتكنولوجية وهي: تجارة السلع الزراعية، والمنسوجات، والملابس، وتجارة الخدمات والملكية الفكرية.

إن الأهمية العالمية لهذه المنظمة تستند إلى ذلك الكم الكبير من الدول الأعضاء الذي بلغ لغاية عام 2008 (153)(ربيع خلف 2009) دولة يتم من خلالها تبادل حوالي (90%) من مجموع المبادلات الدولية من مختلف السلع والخدمات بما فيها التجارة الالكترونية التي بلغت نسبتها عام 2004 (8,6%) من إجمالي التجارة العالمية البالغة (78951,1) مليار دولار(هاشم ونانديا ص75).

إن أنشطة منظمة التجارة العالمية (WTO) وصندوق النقد والبنك الدوليين لم تعد تقتصر على برامج وسياسات التكييف الهيكلي لاقتصاد الدول النامية وتمكين الشركات متعددة الجنسية من ممارسة أنشطتها الدولية فحسب وإنما أصبحت كذلك تشكل آليات للسياسة الاقتصادية العالمية (المالية والنقدية والتجارية والتنموية) إذ أصبح الغياب عن العضوية في أي من هذه المنظمات يشكل انعزالاً عن مجريات الاقتصاد العالمي في عصر أصبح فيه الاعتماد المتبادل بين الدول المختلفة كبيراً جداً.

ومن هنا جاء استغلال الحكومة الأمريكية والاحتكارات لأنشطة هذه المنظمات لتحقيق إستراتيجيتهما المشتركة.

2- التوظيف الأمريكي لأنشطة المنظمات الاقتصادية الدولية

إن الحكومة الأمريكية والاحتكارات المهيمنة عالمياً عندما بدأتا تفرضان مشروعهما المتعلق بعولمة الرأسمالية ذات الطابع الأمريكي، واجهتا مشكلة نمطية الهياكل الاقتصادية التقليدية القائمة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء والمتمثلة بالتراجع النسبي للبرالية الاقتصادية في أوروبا الغربية واليابان، والتراجع المطلق في البلدان النامية. وقد كان من السهل عليها إجراء التكييف الهيكلي في اقتصادات الدول النامية من خلال المؤسسات الدولية الثلاث (الصندوق، والبنك، ومنظمة التجارة العالمية) كأدوات تطبيع وهيكلة لكن الأمر لم يكن كذلك في الدول المتقدمة(ميشيل شوسودوفسكي ص20)، مما اضطرها إلى اللجوء إلى وسائل أخرى نوعية مختلفة تسهم في الحد من دور الحكومة في الاقتصاد والمجتمع على حد سواء من خلال (المديونية) كون الشركات الدائنة لحكومات هذه الدول تمارس ضغوطها للمطالبة بديونها مباشرة دون وساطة من المنظمات الدولية.

فكيف إذن وظّفت الاحتكارات والحكومة الأمريكية هذه المديونية وكذلك المنظمات الاقتصادية الدولية في تطبيع وهيكلة اقتصادات كل من الدول المتقدمة والنامية ومن ثم تعميم الرأسمالية ذات الطابع الأمريكي...؟

أ- دور القروض في أمركة الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة.

إن الأزمة المالية إذا ما وقعت في بلد ما فلا يمكن حصر تداعياتها ضمن الحدود الجغرافية لذلك البلد، كون اقتصادات كل الدول أصبحت مترابطة ومتكاملة تجارياً ومالياً ونقدياً إلى حد كبير فأنشطتها المصرفية نتيجة الصفقات التجارية المتبادل قد تجاوزت الحدود الجغرافية للدول، وان الاندماج بين الأسواق المالية العالمية بسبب ثورة الاتصالات بما فيها الانترنيت أصبح يتم بسرعة قياسية للغاية، فضلا عن ان الأزمات المالية المعاصرة أصبحت أكثر عمقاً وتعقيداً وتأثيراً في الاقتصاد والمجتمع على المدى البعيد. فالضرائب على دخول الأفراد والشركات والتي تمثل مصادر التمويل الأساسية لميزانيات الحكومات الرأسمالية المتقدمة تتأثر بشكل مباشر بتداعيات هذه الأزمات حال وقوعها بسبب تراجع أو توقف أنشطة الشركات، وفقدان الأفراد بسبب البطالة لمصادر دخولهم. مما يعني استناد ميزانيات الدول المتقدمة في فترة الأزمة إلى مستوى ضعيف جداً من أنظمة دفع الضرائب، مما يدفع بهذه الحكومات في حالة عجز الميزانية، اللجوء إلى الاقتراض من المصارف التجارية أو عن طريق إصدار (اذونات الخزينة) وبيعها في الأسواق المالية (المحلية والعالمية) ونادراً ما تلجأ إلى الإصدار النقدي خوفاً من التضخم. وإذا استمرت الأزمة المالية مدة أطول فان تبعات إضافية تترتب على الحكومات: منها الاستمرار بالتزاماتها في مجال البرامج الاجتماعية المختلفة بما فيها إعانات البطالة فضلاً عن حلول مواعيد استحقاق أقساط وفوائد الديون، مما يدفع بالحكومات إلى طلب المزيد من القروض.

العولمة الاقتصادية تكيف رأسمالي مع مرحلة جديدة من التطور

ولما كانت ملكية مصادر الائتمان بما فيها الأسواق المالية تعود إلى الاحتكارات متعددة الجنسية والتي تشكل الأمريكية منها الجزء الأكبر والأقوى اقتصادياً ومالياً، فإنها تبدأ بفرض شروط إعادة جدولة ديونها المترتبة على الحكومات. ومن أهم هذه الشروط العمل على تحقيق المزيد من اللبرالية الاقتصادية(ميشيل شوسودوفسكي ص21) وتحجيم النشاط الاجتماعي للحكومة والذي فُرض فعلاً على الحكومتين السويدية والكندية بل حتى الحكومة الأمريكية لم تسلم من هذه الشروط: فقد أجبرت الأولى عام 1995 على قطع برامج الرفاه الاجتماعي والتي تشمل الإعانة المالية للأطفال وضمان البطالة بينما أجبرت الثانية عام 1995- 1996 على تبني برامج التكييف الهيكلي لاقتصادها والذي تضمن تخفيضات كبيرة في البرامج الاجتماعية، إلى جانب تسريح الكثير من الموظفين الحكوميين. أما الحكومة الأمريكية فقد فرضت عليها الشركات الدائنة بموجب شروط إعادة الجدولة لديونها بإضافة مادة إلى الدستور الأمريكي تنص على ضمان حقوق دائني الحكومة الأمريكية، إلا ان مجلس الشيوخ لم يصادق عليها. فكيف ستكون إذن شروط الاحتكارات الأمريكية متعددة الجنسية في حالة اعادة جدولة ديونها على حكومات منظمة (التعاون والتنمية الاقتصادية OECD) البالغة عام 1995 (13)(ميشيل شوسودوفسكي ص21) ترليون دولار. مما ستشمل ذلك إلى جانب فرض الهيكلة على الاقتصادات الرأسمالية المحلية تحجيم دور الحكومة الاقتصادي والاجتماعي) هذه الحكومات بل العمل على دفع هذه الحكومات على تضمين ميثاق منظمة التجارة العالمية (WTO) في مجال تجارة الخدمات فرض عقوبات(كولن مويرزص270- 271) اقتصادية على الدول الأعضاء بما فيها الدول المتقدمة إذا ما طبقت معايير تستهدف الحد من تلوث المياه أو البيئة عموماً أو أي إجراء بهذا الخصوص يعرقل قدرة الاحتكارات[13] متعددة الجنسية على جني أرباحها بل ان هذه الاحتكارات أخذت تطرح على الدول المدينة لها مسألة ((تسليع المياه)) والتي بدأ البنك الدولي بالعمل مع بعض الزعماء السياسيين في حكومات الدول المختلفة بالدعوة إلى الابتعاد عن مفهوم ((المياه المجاني)) وحصر استعماله على أولئك القادرين على شرائه. وربما يدخل أيضاً الدعم الذي تقدمه الآن الحكومات الرأسمالية المتقدمة إلى المصارف التي تطال الأزمة المالية الحالية وجودها تنفيذاً لشروط إعادة جدولة ديونها المستحقة للاحتكارات المالكة لهذه المصارف والذي أصبح يشير إلى نمط لدورة مالية سيئة في الاقتصاد الرأسمالي تتمثل بتحول المصارف التي تستلم دعم من الحكومات إلى دائنين جدد لها من خلال قيامهم بشراء سندات الخزينة بنفس حصيلتها المقدمة إليهم بشكل إعانات. مما يجعل حكومات الدول المتقدمة تمارس نشاطها المالي في محيط دائري رسمته الاحتكارات متعددة الجنسية والأمريكية خاصة. وبذلك تكون الاحتكارات متعددة الجنسية والأمريكية خاصة ومن خلال دائنيتها إلى حكومات الدول المتقدمة قد حققت المزيد من اللبرالية في اقتصادات هذه الدول من جهة وتكييف مواثيق وأنشطة المنظمات الاقتصادية الدولية بما يخدم مصالحها ولاسيما في مجال تحرير التجارة بما فيها تجارة الخدمات من جهة أخرى مما يسهم في إنشاء ((سوق عالمية ذات مناخ تنافسي يحتضن الاحتكار))(محمود خالد ص181- 182) التي وان وفرت المنافسة، إلا أنها منافسة غير متكافئة كون الشركات الأمريكية متعددة الجنسية سوف تحتفظ في هذه السوق باحتكار سر التطور التقني الذي يمكنها من التمتع بشروط المنافسة كون هذا السر التقني لا ينتقل إلى الدول الأخرى في هذه السوق إلا من خلال الفروع التابعة لهذه الاحتكارات في تلك الدول بما فيها الدول الصناعية المتقدمة.

ب- دور المنظمات الاقتصادية الدولية في هيكلة الاقتصادات النامية.

كان الهدف المبدئي لكل الدول الرأسمالية المتقدمة من إنشاء هذه المنظمات الاقتصادية الدولية الثلاث (الصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة الدولية (ITO) هو تقديم المساعدة والمشورة للدول الرأسمالية التي خربت أحداث الحرب الثانية أنظمتها النقدية والمالية والتجارية باستثناء الولايات المتحدة التي كان هدفها من إنشائها هو لخدمة إستراتيجيتها الدولية في المستقبل)(نيلسون اروجودي ص128).

فصندوق النقد الدولي تحددت مهماته الأساسية المعلنة بالإشراف على إدارة النظام النقدي الدولي من خلال وضع سياساته وقواعده الأساسية، إلى جانب نشاط إقراضي اقتصر على تقديم قروض قصيرة الأجل الهدف منها مساعدة تلك الدول على معالجة العجوز الطارئة في الميزانيات الحكومية والعمل كذلك على تثبيت أسعار صرف العملات تفادياً لاستخدامها في المنافسات التجارية.

أما البنك الدولي للتعمير والتنمية فمهمته الأساسية هي منح قروض متوسطة وطويلة الأجل للأعضاء بهدف إعادة تعمير وتنمية اقتصادات تلك الدول بهدف معالجة الاختلالات في موازين المدفوعات من خلال زيادة الصادرات كما تم للولايات المتحدة عام 1978 حيث قدرت وزارة الخارجية الأمريكية ان كل (دولار واحد) أسهمت به أمريكا في رأس مال البنك الدولي تم مقابله إنفاق (دولارين) في اقتصاد الولايات المتحدة (فمنْ يُعين منْ)(فرنسيس وجوزيف1983 /420).

أما منظمة التجارة الدولية (ITO) فكان الهدف من إنشائها هو إزالة العوائق التي تحول دون حرية التبادل التجاري بين الدول والتي خلفتها ظروف الحرب العالمية الثانية.

بعد ان أكملت هذه المنظمات مهماتها الأساسية المعلنة وهي تعمير وتنمية الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، بدأت تتجلى أهداف الولايات المتحدة الحقيقية من إنشائها، وهو توظيف أنشطتها في مجال هيكلة وتكييف اقتصادات الدول النامية والذي وان جرى عبر القروض وإعادة جدولتها كما جرى في الدول المتقدمة إلا ان الأمر قد جرى بآلية جديدة اعتمدت على الأنشطة التجارية والاقراضية لهذه المنظمات مع تضمينها للائحة من الشروط الاقتصادية الملزمة ذات الطابع السياسي مثل: تعويم العملات، والسيطرة على البنوك المركزية، والتدخل في أنشطة البنوك التجارية للكشف عن طبيعة تعاملها مع الوزارات المختلفة بحجة تقييم الإنفاق الحكومي، تحرير التجارة، تحجيم دور الحكومة في الاقتصاد والمجتمع من خلال تخفيض نفقاتها، خصخصة الشركات الحكومية وتسريح الموظفين والعمال الحكوميين من خلال فرض شروط إعادة جدولة الديون عند العجز عن التسديد. ولكن ومع كل هذه الشروط المجحفة قبلت البلدان النامية تلك القروض... لماذا...؟

إن ذلك يعود إلى عدم توفر البديل الأفضل[14] الأمر الذي مكن هذه المؤسسات من التدخل في السياسات الاقتصادية لهذه الدول وتوجيهها بالشكل الذي يؤدي إلى إعادة هيكلة اقتصاداتها بما يتلائم ومصالح الدائنين (الصندوق والبنك الدوليين) أو أية جهة اتخذت فيما بعد من هذه الشروط معياراً لمنح قروضها كناديي (لندن وباريس ومجموعة السبع الصناعية)(شوسودفسكي ص63).

العولمة الاقتصادية تكيف رأسمالي مع مرحلة جديدة من التطور

إن منظمتي (الصندوق والبنك الدوليين) ورغم قبول المقترض المبدئي للشروط القاسية المصاحبة لقروضهما من خلال تبنيه برنامجاً شاملاً للموازنة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (ميزانية عامة وميزان مدفوعات تتسمان بحد أدنى من العجز) وكذلك الالتزام بالإصلاح الاقتصادي الهيكلي، واحترامه أجال تسديد الأقساط والفوائد المستحقة بالمواعيد المحددة، إلا ان هاتين المؤسستين وضعتا شروط إضافية وهي(مرغم عبد الوهاب الجيشي2007 /14- 16): ان يكون لكل منظمة منهما حق النقض (الفيتو) على منح القروض من المؤسسة الأخرى، وامتناع أي منهما من التعامل مع أي مقترض إلا بعد استحصال موافقة المؤسسة الأخرى حتى إذا كانت العلاقة الاقراضية قائمة فعلاً مع أحدهما، فمن حق الآخر طلب إيقاف القروض الممنوحة للبلد المقترض. بل اشترطتا أيضاً(شوسودفسكي ص63- 64) أنْ يبدأ التنفيذ لمجمل الشروط المرافقة للقرض قبل وضع القرض موضع التنفيذ من خلال ((توقيع خطاب نيات))[15] وهو ما طبق فعلاً على بلدان أوروبا الشرقية للفترة 1990- 1994 وتبين للمؤسستين بعدها ان هذه البلدان قد مارست سياسة مرضية ومطابقة للأهداف المحددة لها.

إذن على وفق ما تقدم يمكن القول ان التطبيع والتكييف الهيكلي الذي يمارسه كل من الصندوق والبنك الدوليين على اقتصادات البلدان المدينة يجري على مرحلتين:

الأولى: تتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي في المدى القصير والتي تشمل: تخفيض أسعار صرف العملات وتحرير الأسعار والتقشف في الميزانية.

الثانية: تطبيق مختلف الإصلاحات الهيكلية الأساسية على المدى البعيد والمتوسط في اقتصادات هذه البلدان من خلال استهداف العجوز في الميزانيات وموازين المدفوعات معاً.

إن النشاط الأساسي للمنظمتين الدوليتين ولاسيما (الصندوق) في المرحلة التي تلي عقد القروض تتركز حتماً حول تطبيق الشرط الأكثر أهمية وتأثير في مؤشرات الاقتصاد الكلي من بين مجموعة الشروط المصاحبة للقرض، والذي سيكون حتماً على وفق الحسابات الدقيقة للمنظمتين هو (تخفيض قيمة العملة) لا لكونه ذو اثر كلي مباشر فحسب وإنما لكون سعر الصرف في الاقتصادات الشمولية هو أعلى بالتأكيد من السعر الحقيقي للعملة بسبب دعم السلطات النقدية له.

ان تعويم العملة، وإلغاء تعدد أسعار صرفها، وإلغاء السيطرة على التحويل الخارجي، تعني استبعاد سيطرة البنك المركزي على حركة الكتلة النقدية في الاقتصاد المحلي ومن ثم تقليل فاعلية سياسة الدولة النقدية كأداة لتوجيه النشاط الاقتصادي في اقتصاد البلد المقترض. وهو ما يعني من الناحية العملية ان الشروط المصاحبة لقروض (الصندوق) قد أحدثت الاختلال(شوسودفسكي ص67) المطلوب في العملة الوطنية الذي سيعتمد كمدخل مناسب لتحقيق الهدف المطلوب وهو التكييف والهيكلة القطاعية أو الكلية في اقتصاد البلد المقترض.

إذن ما هي تداعيات تعويم قيمة العملة في اقتصادات البلدان النامية...؟

ان التداعيات لا تتعدى ان تكون أولاً ارتفاع عام في مستوى الأسعار بوصفه مؤشر اقتصادي كلي ومن خلاله إلى مؤشرات الاقتصاد الأخرى المختلفة كون التعويم لا يتعدى ان يكون نوع من إعادة تسوية الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية مما يؤدي إلى حدوث تغيير مفاجيء في أسعار اغلب السلع والخدمات بما فيها السلع الأساسية المحلية والمستوردة وكذلك القيمة الحقيقية للدخول والعوائد المتحققة بما فيها عوائد الميزانية بمستوى ترتبط حدته عكسياً مع نسبة التخفيض في قيمة العملة.

إذن يكون المستهدف في اقتصاد البلد المقترض من سياسات الصندوق يصب في ثلاثة اتجاهات:

الأول: تعطيل فاعلية السياسة النقدية إلى جانب تخفيض القيمة الحقيقية لإيرادات الميزانية العامة للحكومة ومن ثم العمل باتجاه تقليص دور الحكومة في الاقتصاد والمجتمع وتحقيق المزيد من اللبرالية الاقتصادية بهدف دمج هذه البلدان بالاقتصاد الرأسمالي من موقع ضعيف(رمزي زكي 1993 /78- 79).

الثاني: تخفيض القيمة الحقيقية للرواتب والأجور إلى جانب فرض شرط عدم إمكانية الربط بينها وبين مستويات التضخم مما أدى إلى(شوسودفسكي ص50- 68): جعل مستويات الأجور والرواتب في العالم النامي وبلدان أوروبا الشرقية تنخفض بمقدار (سبعين) مرة مما عليه في بلدان (OECD) وما يؤكد ذلك هو نصيب الطرفين من الدخل العالمي إذ بلغ نصيب العالم الثالث (4,9%) بينما بلغ نصيب (OECD) (77,9%) من الدخل العالمي، كما ان خفض صندوق النقد ووزارة المالية الفرنسية لقيمة (الفرنك الأفريقي) المعتمدة كعملة في وسط وغرب أفريقيا أسهم عام 1994 في خفض القيمة الحقيقية للأجور وإيرادات الحكومة إلى (50%) يقابلها في الاتجاه الآخر ارتفاع في الأسعار الاسمية للسلع المختلفة المحلية والمستوردة والضرورية خاصة، والوقود والخدمات المختلفة بما فيها الصحية والأدوية بالذات بوصفها مستوردة.

الثالث: هو العمل على تحقيق اختلال في العلاقة التوازنية الكلية بين العرض والطلب، حيث تزداد صادرات السلع المعدة للتصدير إلى الدول المتقدمة وهي(عمر صقر ص19): أما ان تكون سلع زراعية منتجة في مزارع رأسمالية كبيرة، أو لصناعات استخراجية تديرها فروع تابعة للشركات متعددة الجنسية تنتج حتماً بتكاليف منخفضة كونها تستخدم يد عاملة وبعض المدخلات المتاحة محلياً خاصة (الوقود) والتي تدفع مكافأتها (بالعملة الوطنية)، بينما تبيع مخرجاتها بالعملة الأجنبية، مما يسهم في تركز الثروة لدى فئة قليلة من المجتمع ترتبط بعلاقات مصلحية مع هذه الشركات والتي يعوّل على وجودها في تنفيذ الكثير من إجراءات التكييف في الاقتصادات النامية في المستقبل(فرنسيس مولا ص246)، بينما تنخفض الاستيرادات بسبب ارتفاع أسعارها أمام المستورد المحلي، مما يعني حدوث ارتفاع مركب في الأسعار مرده انخفاض مستوى العرض من جهة، وانخفاض القيمة الحقيقية للدخول من جهة أخرى.

إن الهدف الذي تنشده المؤسسات الدولية ولاسيما (الصندوق) من كل ذلك هو تخفيض إنفاق الحكومة من العملات الأجنبية مما يوفر لها إمكانية الإيفاء بالتزاماتها المتعلقة بتسديد أقساط وفوائد الديون بآجالها المحددة، إلى جانب المساهمة في تكييف اقتصاداتها بما يؤمن استمرار أدائها لخدمة الاقتصاد الرأسمالي المتقدم. والجدول الآتي يوضح إجمالي الديون الطويلة والقصيرة الأجل المتراكمة بذمة الدول النامية.

جدول (3) إجمالي ديون الدول النامية الطويلة والقصيرة الأجل وقروض صندوق النقد الدولي المتراكمة للسنوات 1980، 1985، 1990، 1994، 2000 (مليار دولار)

السنة	الديون			
	إجمالي الديون	الديون طويلة الأجل	الديون قصيرة الأجل	ديون الصندوق
1980	658	481	164	12
1985	990	809	141	40
1990	1539	1226	278	35
1994	1945	1538	366	41
2000	2527	2061	402	64

المصدر:

1. ميشيل شوسودفسكي/ عولمة الفقر/ ترجمة: جعفر علي حسين السوداني/ بيت الحكمة/ ط1/ بدون تاريخ ص273.
2. كاظم حبيب/ العولمة من منظور مختلف/ دار الشؤون الثقافية العامة/ بغداد/ ط1/ 2005 ص273.

العولمة الاقتصادية تكيف رأسمالي مع مرحلة جديدة من التطور

كما ويزيد في الوقت نفسه من صادرات المواد الأولية الزراعية والاستخراجية ذات الأسعار المنخفضة قياساً بأسعار السلع الصناعية بما يؤدي إلى استمرار تدهور شروط تبادلها التجاري(نجيب نجم الدين1983/ ص7) عبر حرمان اقتصاداتها من القيمة المضافة عند تصنيع مواردها الأولية من خلال فروع الشركات متعددة الجنسية التي تقوم بتحويلها إلى بلدانها الأصلية.

إن ارتفاع الأسعار يعني التضخم، ومعالجته تقع ضمن مسؤولية الحكومات المدينة للصندوق من خلال ما يسمى (ببرنامج معالجة التضخم) كجزء من مجموعة الشروط المرافقة للقروض. علماً ان الدول الصناعية تدعي ان مصدر التضخم العالمي بما فيه التضخم في الدول النامية مصدره منتجو المواد الأولية والطاقة خاصة(نجيب نجم الدين1983/ ص127).

ان معالجة التضخم تتضمن هذه المرة تخفيض الإنفاق الحكومي عن طريق إجبار الحكومات للتخلي عن بعض مهامها الاقتصادية والاجتماعية مثل: خصخصة المشاريع العامة وترشيق دوائر الحكومة عن طريق الاستغناء عن بعض موظفيها، وإلغاء أو تقليص برامج الرعاية الاجتماعية ودعم السلع الأساسية والخدمات، وتعويم أسعار المحروقات، كإجراءات للتقشف وضغط النفقات الحكومية. وإذا ما علمنا ان معظم قروض الصندوق لا تتعدى ان تكون تغطية لعجز طارئ في الميزانية العامة أو الميزان التجاري تستخدم لشراء سلع استهلاكية أساسية أو معمرة من السوق الرأسمالية، فان هذه القروض لا تسهم إذن في خلق نشاط إنتاجي يعمل على خلق أو زيادة الصادرات أو التعويض عن بعض الاستيرادات، والتي تفضي في الحالتين إلى الحصول على عملات أجنبية. بينما في الاتجاه الآخر أدى انخفاض القيمة الحقيقية للدخول الثابتة والعوائد الحقيقية للمنتجين المحليين (المصدر الأساس لإيرادات الميزانية في معظم الدول النامية غير النفطية) إلى انخفاض حصيلة الضرائب، مما دفع بهذه الدول إلى حافة الإفلاس، فاجبرها إلى طلب المزيد من القروض ليس من الصندوق هذه المرة فحسب وإنما من مؤسسات أخرى (البنك الدولي ونادي باريس ولندن) تتطلب قروضها تزكية خاصة من الصندوق للبلد المقترض، لان القروض المحلية بما فيها سندات الخزينة غير ممكنة في ظل الشروط التي خضعت لها هذه البلدان حينما أصبحت مدينة للصندوق. وهو ما يعني الخضوع لشروط جديدة تتعلق بإعادة جدولة الديون وهي شروط أكثر قسوة من الشروط السابقة مثل (قبول الاستثمارات الأجنبية المباشرة)(ادريانو بينايون ص271)، وان يكون البنك المركزي مستقلاً هذه المرة ليس عن سلطة الحكومة فقط وإنما أيضاً عن السلطة التشريعية، بحيث يخضع موظفوه إلى السلطة المباشرة(شوسودفسكي ص70) لصندوق النقد الدولي، إلى جانب تصفية المشاريع الحكومية التي تتم هذه المرة تحت إشراف وإدارة البنك الدولي من خلال بيعها إلى القطاع الخاص الذي تقوده فئة اجتماعية حققت ثرائها في ظل التعاون مع الشركات متعددة الجنسية والارتباط معها بمصالح مشتركة. مما يعني بطالة جماعية لموظفي وعمال الحكومة، وهو ما حدث فعلاً في بلدان أوروبا الشرقية في العقد الأخير من القرن العشرين.

إن هيكلة الاقتصادات النامية بهذه الطريقة يعني تحويلها إلى أسواق استثمار مناسبة للشركات متعددة الجنسية تتميز بوفرة اليد العاملة والمواد الأولية الرخيصة والتي تمثل عناصر جديدة للتمايز التنافسي بين الاحتكارات في مجال الكلفة بعدما افتقدته في مجال التمايز التقني في محيطها الإقليمي فيما اقتربت قدراتهما التقنية من التماثل بعد بروز المانيا واليابان في هذا المجال. مما شجع على إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي على مستوى الإنتاج الصناعي على الرغم من استمرار القسم النامي من الاقتصاد الرأسمالي العالمي بممارسة دوره التقليدي وهو إنتاج المواد الأولية، فان جزء من الصناعة العالمية سوف ينتقل إلى الجزء النامي من الاقتصاد العالمي.

وهكذا أسهم كل من (الصندوق والبنك الدوليين) ومن خلال قروضهما الطويلة والقصيرة الأجل إلى جانب منظمة التجارة العالمية (WTO) التي أسهمت عبر ميثاقها في بناء سوق عالمية متكاملة هيأت للشركات متعددة الجنسية من ممارسة أنشطتها المختلفة عالمياً عبر فروع تابعة إقامتها في الدول المختلفة، ولأول مرة في التاريخ الاقتصادي(غازي الصوراني ص32) للأمم يتم تحويل السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية والتجارية) للدول المستقلة إلى سياسات تخضع لإشراف وإدارة وتنظيم مجموعة منظمات دولية واحتكارات عالمية متعددة الجنسية أصبحت تشكل بمجموعها آليات مرحلة جديدة من مراحل تطور وتكيف الرأسمالية وهي مرحلة عولمة الرأسمالية ذات الطابع الأمريكي.

الخاتمة

العولمة الاقتصادية تكيف رأسمالي مع مرحلة جديدة من التطور

ان العولمة الرأسمالية الحالية تعد امتداد لذلك النوع العالمي في السلوك التوسعي الراسمالي منذ نشأته ولحد الان، الا ان سمات التداخل والاندماج والتاثير المباشر لخصائصها التقليدية في الهيمنة والتمركز لم تبرز بوضوح الا بعد ظهور الثورة العلمية والتكنولوجية يتطورها الفائق كتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحواسيب والانترنت، وكذلك بعد انهيار الثنائية القطبية وظهور القطب الأوحد الذي يعمل على تعميم قيمه وثقافته الوطنية على العالم كله بعد ان انهارت الحواجز الثقافية والإيديولوجية في الجزء الاخر من العالم امامها، وبذلك تمثل العولمة المعاصرة والياتها المباشرة (الشركات متعددة الجنسية) مرحلة جديدة من مراحل تطور الراسمالية.

ويحق القول ان الحماس الاميركي (حكومة وشركات) نحو عولمة اللبرالية الاقتصادية القائمة على عقيدة الاصلاحات الاقتصادية الهادفة الى بناء اقتصاد عالمي تتحقق في اطاره مصالح جميع الدول بما فيها المتخلفة هو امر مازال بحاجة شديدة للبراهين والشواهد والتى لازالت واهية الى حد الان. ولعل توصيف الانظمام الى منظمة التجارة العالمية كاحدى اهم خطوات الاندماج في الاقتصاد العالمي بمثابة مباراة ذات مجموع صفري فانما هو توصيفا يبعث على القلق، لاسيما للدول النامية، فعندما تكون مكاسب طرف مساوية لخسائر الطرف الاخر بالضرورة، ففي هذه الحالة يستبعد ان يكون الشمال هو الخاسر في مباراته امام الجنوب. الا ان المبشرين بالانضمام للمنظمة يرون في ذلك مباراة ذات مجموع موجب فالجميع يحقق مكاسب في تلك اللعبة وان اختلفت نسبتها بين اطراف الصراع الاقتصادي، وهو الامر الذي لم يثبت لدى الباحث لحد الان لاسيما فيما يتصل بانظمام الدول الاكثر تخلفا للمنظمة لعدة اسباب لعل في مقدمتها الحكمة القائلة (اذا لم يكن لديك ما تصدره فلماذا تقدم التنازلات الخاصة بالانظمام للمنظمة)... هذا على الرغم مما تبشر به نظرية التكاليف النسبية والتعديلات المتعاقبة عليها من حتمية تحقيق المنافع لجميع الاطراف المشاركة في التجارة الدولية الحرة.

لقد فتح التكيف الراسمالي (مع منجزات العولمة) فرص استثمار جديدة اسهمت في تجديد القوى الذاتية للراسمالية في مرحلة مابعد النضوج ليس في المجال الصناعي المتطور فحسب وانما في المجال الخدمي الذي فاقت اهميته اهمية الانتاج الصناعي ذاته حتى بات الاستثمار في الخدمات هو الفرصة الاهم للاحتكارات الراسمالية التي صاحبها تكيف من السلوك الاستثماري الصناعي الى السلوك الاستثماري الخدمي الثقافي لتستمر اهمية الدول المتخلفة هذه المرة ليس كاسواق لتوريد السلع الاولية والطاقة فحسب وانما سوقا لتسويق البضاعة الثقافية الشمالية حسب مراحل عمر الفرد.

من ناحية اخرى فقد تغير سلوك الحكومات في الواقع المعولم نحو التوافق مع الية التكيف الراسمالي بل اصبحت اكثر اندماجا مع هذه الالية شيئا فشيئا. وبذلك (وعلى العكس مما يراه البعض) فان العولمة لاتشكل خطرا على الحكومات وسياداتها الوطنية طالما هي جزء من ذلك التكيف الراسمالي. فنظام السوق ولكي يواصل فاعليته فانه يشترط وجود مؤسسة حكومية قوية تعمل على ارساء قواعد السوق والمحافظة على ادامة تلك القواعد من خلال سياسات اقتصادية مختلفة (مالية ونقدية وتجارية).

فالدولة في عصر نظام العولمة لا تتعدى ان تكون واحدة من مؤسسات النظام المهمة الخاضعة وظائفها الى التكيف مع تغيرات الواقع القائم لكي تستخدم كالية لتصحيح أي اختلال في مسار التوازن المرغوب.

قائمة الهوامش

1) تقويم خاص بحساب الزمن دعا إلى تطبيقه بابا الفاتيكان (جريجوري الثالث عشر) عام 1582 لتلافي الأخطاء في التقويم القائم. وقد أخذت به كل الجماعات المسيحية والذي اعتبر أول محاولة ثقافية أوروبية قابلة للتطبيق عالمياً.
2) كون الحرب العالمية الثانية لم تنل من قواها الاقتصادية كما نالت من قوى غيرها.
3) مما يستوجب ان تكون تنمية الشعور لدى الشعوب الأخرى حول أصالة المصلحة القومية الأمريكية في أي قانون دولي، أو مؤسسة أو منظمة ذات نشاط دولي ضرورة واجبة.
4) ويتضمن مجموعة إجراءات تهدف إلى التحرير الاقتصادي وتشمل: الإنفاق العام، الاستثمار، إصلاح الضرائب، معدلات الفائدة، أسعار صرف العملة، تحرير التجارة، سياسة التعريفات الكمركية، الخصخصة، الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تشكل بمجموعها مجموعة الشروط المرافقة للقروض المقدمة إلى البلدان النامية والتي أشار إلى فرضها الكثير من الاقتصاديين اللبراليين الجدد كصيغة لتحقيق التحول والتكييف المناسب في بناها الاقتصادية بما يؤمن انضمامها إلى السوق الرأسمالية العالمية. وهي إجراءات حضيت بتأييد كل من الصندوق والبنك الدوليين، ووزارة الخزانة الأمريكية.
5) ان الإمبراطورية البريطانية حينما قادت الرأسمالية (وان عمدت إلى إفقار مستعمراتها من خلال نهب ثرواتها) لم تعمد إلى فرض الرأسمالية ذات الطابع الانكليزي على نظرائها من الدول الرأسمالية والمستعمرات كما يفعل الأمريكان في قيادتهم للرأسمالية الآن. بل يمكن القول ان الانكليز سمحوا بنوع من التعايش الثقافي بين الحضارات المختلفة (فلا إسلام إرهابي، ولا دول مارقة، ولا حرب عالمية على الإرهاب) فهل السلوك الأمريكي هو نوع من التكيف في الحضارة الرأسمالية فرضته ظروف المرحلة...؟ أم ان الأمريكان يروا فيما (جمعوا) من حضارة بأنها ارفع وأسمى مما لدى غيرهم...؟ أما ان القوة وحدها هي التي أخذت في هذه المرحلة تفرض الصدارة لحضارة من يملكها... من المحتمل ان التكيف كسلوك رأسمالي لم يعد يقتصر على الأفكار، أو السياسات، أو الوقائع، أو المؤسسات الرأسمالية فحسب، وإنما امتد كذلك ليشمل سلوك وقيم الإمبراطوريات كذلك... لقد أكد ذلك وليم وولفورث بقوله: ان تدخل الولايات المتحدة في شؤون الآخرين فاق بكثير تدخل أي دولة تزعمت النظام الرأسمالي في الماضي للمزيد. أنظر/ وليم وولفورث/ دراسات عالمية- استقرار عالم القطب الواحد/ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية/ أبو ظبي/ ط1/ 2001 ص.46
6) كانت الأبعاد العالمية لنفوذ الأمة الأمريكية في عام 1960 تشتمل على مساحة قدرها (18,467) مليون ميل مربع وسوق عالمية تضم (660,6) مليون نسمة بينما لم تكن مساحتها وسوقها الوطنية تتجاوز على التوالي (3,682) مليون ميل مربع و(183,3) مليون نسمة. أما تدفق استثماراتها الأجنبية المباشرة إلى الخارج والعوائد المتحققة منها للفترة 1900- 1963 فهي على التوالي (27382، 29416) مليون دولار. أنظر/ باران، سويزي/ مصدر سابق/ ص114، 187.
بينما كانت أبعاد الإمبراطورية البريطانية في أوج عظمتها عام 1914 تشتمل على مساحة تبلغ (33,5) مليون كم2 وسوق دولية تضم (393,5) مليون نسمة مقابل مساحة وسوق وطنية كانت على التوالي (0,3) مليون كم2 و(46,5) مليون نسمة.
7) جورج مارشال وزير خارجية أمريكا في عهد الرئيس (هاري ترومان) للفترة (1947- 1949) وكان صاحب فكرة المعونات الاقتصادية لإنعاش أوروبا وتعميرها لاحتواء المد السوفيتي في أوروبا الذي انتشر بشكل أحزاب شيوعية في باريس، وروما، وبرلين كما في براغ، ووارشو، وبودابست. للمزيد أنظر: كامل حيدر وآخرون/ العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي/ بحوث ومناقشات ندوة بغداد 14- 16 نيسان 2002/ ج2/ ص149- 150.

8) نسبة إلى ذلك الأمير الإقطاعي الذي كان قديماً يقوم بسك النقود باسمه لحساب الآخرين ويقتطع جزء من وزن الوحدة النقدية لحسابه، إلا أنه يثبت على وحدة النقد نفس القيمة المقررة. أما النقود الورقية ونقود الودائع الائتمانية فتكاد لا تتضمن أية كلفة لكن المحتكر مستفيد من حقوق السيد.
9) كان الألمان ينظرون إلى أمتهم باعتبارها أرقى الأمم كونها تنتسب إلى العنصر الآري وهو برأيهم أرقى الأعراق وبالتالي فمن حقهم فرض هيمنتهم على الأعراق الأدنى ((اجتماعياً)) وليس ((اقتصادياً)) عبر الحرب الثانية التي خلفت (55) مليون قتيل وأنواع الدمار خاصة بعدما اعتقدوا ان الحدود الجغرافية الوطنية الألمانية قد ضاقت بطموحات هذا العنصر النادر...!؟
10) الذي برزت منافسته المتوقعة للدولار في اجتماع (بريتون وودز) عبر مشروع نقدي بديل للمشروع الأمريكي قدمه الاقتصادي الانكليزي (كينز) وهو يدعو إلى إنشاء اتحاد (مقاصة دولي) يمكنه الاستعاضة عن حسابات المقاصة الثنائية والثلاثية بحسابات مقاصة عمومية. وكان الهدف من هذا المشروع هو الحد من تأثير الدولار على منقطة الإسترليني والحفاظ على استقلالية السياسة النقدية، والحصول دون عوائق على الدولارات اللازمة لإعادة أعمار أوروبا.
11) ان الرئيس الأمريكي يبحث عن موافقة الشعب الأمريكي وليس شعوب العالم على إنشاء منظمة دولية تقرر مصير شعوب العالم وليس مصير الشعب الأمريكي ...؟!!
13) مما يعني ان تأخر موافقة الحكومة الأمريكية على إنشاء منظمة (WTO) إلى عام 1995 لم يأت إلا في هذا السياق.
12) بعد انهيار الاتحاد السوفيتي المصدر الأفضل للإقراض، وقيام الدول الصناعية الرأسمالية بفرض شروط سياسية قاسية مصاحبة لقروضها في حين تتردد الشركات الاحتكارية بسبب خوفها من الانقلابات العسكرية وقرارات التأميم، بينما تدفع الدول النفطية بفوائضها المالية إلى الاقتصادات الصناعية المتقدمة ذات الاستقرار السياسي والمردود الاستثماري الأعلى.
13) وهو نموذج خاص معد مسبقاً من المؤسستين لهذا الغرض يقدم إلى طالب القرض للتوقيع عليه قبل الحصول على القرض على ان يتم التوقيع عليه تحت الإشراف المباشر للمؤسستين والذي في إطاره تتحدد مهام الأطراف الثلاثة: (الصندوق) وتتحدد مهامه بالمفاوضات المتعلقة بسعر الصرف، ومعالجة العجوز في الميزانيات العامة للحكومات ويمارس أسلوبه الرقابي قبل وبعد القرض من خلال التقييم الدوري كل ثلاثة أشهر، إضافة إلى الرقابة المنتظمة لاقتصاد البلد المقترض. بينما رقابة (البنك الدولي) تتم من خلال تواجد وكالاته وبعثاته الفنية المتعددة المنتشرة في كل وزارات البلد المقترض بحيث تتم الإصلاحات في كل وزارة تحت إشرافه المباشر.

أما (البلد) المقترض فيثبت الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية التي ينوي تنفيذها على مستوى الاقتصاد الوطني وأسلوب إدارته لهذا القرض على أساس إرشادات اقتصادية وفنية وإدارية تقدم من قبل المنظمتين على ان تنفذ بفترة تسبق تاريخ توقيع عقد القرض.

قائمة المصادر

(حسب ورودها في البحث)

1. غازي الصوراني وآخرون/ العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي/ بحوث ندوة بغداد حول العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي/ ج2/ بيت الحكمة/ بغداد 14- 16 نيسان 2002
2. عوني محمد فخري/ التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسية/ بيت الحكمة/ بغداد/ ط1/ 2002
3. محمود خالد المسافر/ العولمة الاقتصادية/ هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب/ بيت الحكمة/ بغداد/ 2002
4. رولف كارسون/ الملكية وتوليد القيمة/ التوجه الاستراتيجي للشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد الجديد/ ترجمة: نور الدين شيخ عبيد/ مكتبة العبيكان/ الرياض/ 2002
5. مطانيوس حبيب/ الاقتصاد اللاسياسي/ دار الرضا للنشر/ ط1/ دمشق/ 1999
6. محمد سعيد أبو زعرور/ العولمة، ماهيتها نشأتها/ دار البيارق/ عمان/ ط1/ 1998
7. عمر صقر/العولمة وقضايا عربية معاصرة/ الدار الجامعة/ القاهرة/ 2001
8. سالم توفيق النجيفي وآخرون/ البيئة الاقتصادية العربية وإشكالية العولمة/ بحوث ندوة بغداد حول العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي/ ج2/ بيت الحكمة/ بغداد 14- 16 نيسان 2002
9. محمد عابد الجابري/ فكر ابن خلدون- العصبية والدولة- معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي/ مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت/ ط7/ 2001د
10. مازن محمد علي وآخرون/ عولمة التكنولوجيا والتأثير الثقافي/ بحوث ندوة بغداد حول العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي/ ج5/ بيت الحكمة/ بغداد 14- 16 نيسان 2002
11. كاظم حبيب/ العولمة من منظور مختلف/ دار الشؤون الثقافية العامة/ ج1/ ط1/ بغداد/ 2005
12. منير الحمش/ العولمة ليست الخيار الوحيد/ الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع/ دمشق/ ط1/ 1998
13. ادريانو بينايون/ العولمة نقيض التنمية- دور الشركات عبر الوطنية في تهميش البلدان النامية من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة/ ترجمة: جعفر علي حسين السوداني/ بيت الحكمة/ بغداد/ 2002
14. عباس ناجي جواد/ قياس وتحليل بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة العولمة/ مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية/ المجلد الأول/ العدد الأول/ 2005
15. علاء الدين ناطوريه/ العولمة وأثرها في العالم الثالث/ دار زهران للنشر والتوزيع/ الأردن/ عمان/ 2001
16. لستر ثورو/ مستقبل الرأسمالية/ ترجمة: السيد عطا/ الهيئة المصرية العامة للكتاب/ القاهرة/ 2005
17. كاظم حبيب/ العولمة من منظور مختلف/ ج1/ دار الشؤون الثقافية العامة/ بغداد/ ط1/ 2005
18. فرنسيس فوكوياما/ أمريكا على مفترق الطرق/ ترجمة: محمد محمود التوبة/ مكتب العبيكان/ الرياض/ ط1/ 2007
19. جالبريث، جون كينيث- مينشيكوف ، ستانسلاف/ الرأسمالية والاشتراكية والتعايش السلمي/ ترجمة: هشام متولي/ مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت/ ط1/ 1990.
20. اوسكار لاتكه/ الاقتصاد السياسي القضايا العامة/ ترجمة: محمد سلمان حسن/ دار الطليعة للطباعة والنشر/ بيروت/ ط4/ 1982
21. روبرت كارسون/ ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها/ ترجمة: دانيال رزق/ الدار الدولية للنشر والتوزيع/ القاهرة/ ط1/ 1994

22. جوزيف ستكلتز/ العولمة ومساوؤها/ ترجمة: د.ماجد عبد القادر كتلعي/ بيت الحكمة/ بغداد/ ط1/ 2003
23. محمد مراد/ العولمة ومستقبل النظام الإقليمي العربي/ بحوث ندوة بغداد حول العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي/ ج4/ بيت الحكمة/ بغداد 14- 16 نيسان 2002
24. كولن مويرز/ الامبرياليون الجدد/ إيديولوجيات الامبراطورية/ ترجمة: معين الإمام/ مكتبة العبيكان/ الرياض/ ط1/ 2008
25. انطوان زحلان/ العرب وتحديات العلم والتقانة/ مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت/ ط1/ 1999
26. فوكوياما/ نهاية التاريخ والإنسان الأخير/ ترجمة: فؤاد شاهين وآخرون/ مركز الإنماء القومي/ بيروت/ 1993
27. احمد عبد الرحمن لطيف/ الاتجاهات الاقتصادية الدولية المعاصرة/ أطروحة دكتوراه/ الجامعة المستنصرية/ كلية الإدارة والاقتصاد/ 2005
28. فؤاد قاسم الأمير/ الطاقة التحدي الأكبر لهذا القرن/ مؤسسة الغد للدراسات والنشر/ بغداد/ 2005
29. جورج الراسي/ الاشتراكية والشركات متعددة الجنسية/ دار الثورة/ بغداد/ 1977
30. غازي الصوراني/ العولمة وطبيعة الأزمات في الوطن العربي وآفاق المستقبل/ المجتمع والاقتصاد أمام العولمة/ مركز دراسات الوحدة العربية/ سلسلة كتب المستقبل العربي 33/ بيروت/ ط1/ 2004
31. سمير أمين/ جيوسياسة الامبريالية المعاصرة/ العولمة والنظام الدولي الجديد/ مركز دراسات الوحدة العربية/ سلسلة كتب المستقبل العربي 38/ بيروت/ ط1/ 2004
32. پيير بيارنيس/ في سبيل إحكام السيطرة على العالم/ بحوث ندوة بغداد حول العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي/ ج2/ بيت الحكمة/ بغداد 14- 16 نيسان 2002
33. فؤاد مرسي/ التحدي العربي للازمة الاقتصادية العالمية/ العربية للدراسات والنشر/ القاهرة
34. نيلسون اروجودي سوزا/ العولمة هي الاسم الجديد للاستعمار/ بحوث ندوة بغداد حول العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي/ ج2/ بيت الحكمة/ بغداد 14- 16 نيسان 2002
35. سمير أمين/ البديل للنظام النيوليبرالي المعولم والمسلح/المجتمع والاقتصاد أمام العولمة/ سلسلة كتب المستقبل العربي 33/ مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت/ ط1/ 2004
36. سعيد الصدّيقي/ هل تستطيع الدولة الوطنية ان تقاوم تحديات العولمة/ العولمة والنظام الدولي الجديد/ مركز دراسات الوحدة العربية/ سلسلة كتب المستقبل العربي 38/ بيروت/ ط1/ 2004
37. محمد مراد/ العولمة ومستقبل النظام الإقليمي العربي/ بحوث ومناقشات ندوة بغداد حول العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي/ ج4/ بيت الحكمة/ بغداد 14- 16 نيسان/ 2002
38. الكسندر كينج، وبراتراند شتيدر/ الثورة العالمية الأولى من اجل مجتمع عالمي جديد/ ترجمة: وفاء عبد الله/ مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت/ ط1/ 1992؟
39. سعيد الصديقي/ هل تستطيع الدولة الوطنية ان تقاوم تحديات العولمة/ العولمة والنظام الدولي الجديد/ سلسلة كتب المستقبل العربي 38/ مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت/ ط1/ 2004
40. هاشم الشمري، ونادیا الليثي/ الاقتصاد المعرفي/ دار صفا للنشر والتوزيع/ عمان/ ط1/ 2008
41. مارك فلوربابيه/ الرأسمالية أم الديمقراطية خيار القرن الواحد والعشرين/ ترجمة: عاطف المولى/ الدار العربية للعلوم ناشرون/ منشورات الاختلاف/ بيروت/ 2007
42. إدريس لكريبي/ التدخل في الممارسات الدولية بين الحظر القانوني والواقع الدولي المتغير/ العولمة والنظام الدولي الجديد/ سلسلة كتب المستقبل العربي 38/ مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت/ ط1/ 2004
43. هانس بيتر مارتن، وهارالد شومان/ فخ العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية/ ترجمة: عدنان عباس علي/ سلسلة عالم المعرفة 238/ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب/ الكويت/ 1998

44. جون ادلمان تيلرو/ سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية/ ترجمة: خالد قاسم/ الأردن/ 1987
45. روبرت كارسون/ ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها/ ترجمة: دانيال رزق/ الدار الدولية للنشر والتوزيع/ القاهرة/ ط1/ 1994
46. صلاح الدين نامق/ النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها/ دار المعارف/ القاهرة/ 1980
47. سمير أمين/ التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي/ دار سينا للنشر/ القاهرة/ 1997
48. باران، سويزي/ رأس المال الاحتكاري/ رأس المال الاحتكاري/ ترجمة: حسين فهمي مصطفى/ الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر/ 1971
49. جيل برتان/ الاستثمار الدولي/ ترجمة: علي مقلد، وعلي زيعور/ منشورات عويدات/ بيروت/ 1970
50. انطوني غيدنز/ الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة/ الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة/ ترجمة: فاضل جنكر/ بيروت/ 2009
51. كامل حيدر/ مأزق العولمة المؤمركة أحداث (11) أيلول وتفاعلاتها/ بحوث ندوة بغداد حول العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي/ ج2/ بيت الحكمة/ بغداد 14- 16 نيسان 2002
52. أكاديمية العلوم السوفيتية/ التوسع الاقتصادي للولايات المتحدة: أوروبا الغربية/ أكاديمية العلوم السوفيتية/ موسكو/ 1985
53. محمد دويدرار وآخرون/ إستراتيجية الاعتماد على الذات نحو منهجية جديدة للتطور/ منشأة المعارف/ الإسكندرية/ 1979
54. ماهر كنج شكري، ومروان عوض/ المالية الدولية/ العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق/ الأردن/ عمان/ ط1/ 2004
55. هاشم حيدر/ أزمة الدولار/ المؤسسة العربية للدراسات والنشر/ بيروت/ ط1/ 1971
56. إسماعيل صبري عبد الله/ نحو نظام اقتصادي عالمي جديد/ / الهيئة المصرية العامة للكتاب/ القاهرة/ 1977
57. حازم البيلاوي/ الدولار المشكلة/ مجلة العربي/ العدد 234/ ايار/ 1978
58. فالنتينا ايفاشيفا/ الثورة التكنولوجية والأدب/ ترجمة: فخري لبيب/ دار الثقافة الجديدة/ القاهرة/ بدون تاريخ
59. جواد هاشم، وعثمان زيد/ العلم والتكنولوجيا والتنمية الصناعية/ دار الثورة للصحافة والنشر/ النفط والتنمية/ بغداد/ 1976.
60. جورج قرم/ الاقتصاد العربي أمام التحدي- دراسات في اقتصاديات النفط والتكنولوجيا والمال/ دار الطليعة للطباعة والنشر/ بيروت/ 1977
61. بشارة خضر/ أوروبا وبلدان الخليج- الشركاء الأباعد/ ترجمة: حسن عبد الكريم قبيسي/ مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت/ ط2/ 1997
62. محمد احمد الدوري/مبادئ اقتصاد البترول/مطبعة الإرشاد/ بغداد/ 1988
63. ديفيد هويل، وكارول نخلة/ مأزق الطاقة والحلول البديلة/ ترجمة: أمين الأيوبي/ الدار العربية للعلوم ناشرون/ بيروت/ 2008
64. هيرفريد مونكلر/ الإمبراطوريات- منطق الهيمنة العالمية من روما القديمة إلى الولايات المتحدة/ ترجمة: عدنان عباس علي/ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية/ أبو ظبي/ ط1/ 2008
65. زبجنيو بريجنسكي/ الفوضى والاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين/ ترجمة: مالك فاضل/ الأهلية للنشر والتوزيع/ بيروت/ 1998
66. ميشيل شوسودفسكي/ عولمة الفقر- تأثير إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين/ ترجمة: جعفر علي حسين السوداني/ بيت الحكمة/ بغداد/ ط1/ بدون تاريخ
67. محمود خالد المسافر/ الإدارات الأمريكية المتعاقبة وفائض الميزانية الفدرالية/ مجلة الحكمة/ العدد 14 السنة الثالثة/ بيت الحكمة/ بغداد/ 2000

68. سمير أمين/ في مواجهة أزمة عصرنا/ دار سينا للنشر/ القاهرة/ 1997
69. فؤاد مرسي/ مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر/ منشأة المعارف/ الإسكندرية/ 1980
70. عوني محمد الفخري/ التنظير القانوني الداعم للعولمة/ بحوث ندوة بغداد حول العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي/ ج5/ بيت الحكمة/ بغداد 14- 16 نيسان 2002
71. وحيد علي مجاهد/ منظمة التجارة العالمية/ المنظمة العربية للتنمية الزراعية/ مجلة الزراعة والتنمية/ السنة 18/ العدد الثاني/ 1999
72. إبراهيم العيسوي/ الجان وأخواتها- النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية/ مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت/ ط1/ 1995
73. عوني محمد الفخري/ التنظير القانوني الداعم للعولمة الاقتصادية الرأسمالية/ بحوث ومناقشات ندوة بغداد حول العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي/ ج5/ بيت الحكمة/ بغداد 14- 16 نيسان/ 2002
74. ربيع خلف صالح/ إشراك العراق في النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف/ مجلة النزاهة/ العدد الأول/ 2009
75. فرنسيس مورلاييه، وجوزيف كولينز/ صناعة الجوع- خرافة الندرة/ ترجمة: احمد حسان/ عالم المعرفة/ المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب/ الكويت/ 1983
76. مرغم عبد الوهاب الجيشي/ المنظمات والتكتلات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية في اليمن/ أطروحة دكتوراه/ كلية الاقتصاد/ جامعة دمشق/ 2007
77. رمزي زكي/ اللبرالية المستبدة/ دار سينا للنشر/ القاهرة/ ط1/ 1993
78. نجيب نجم الدين/ البلدان النامية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد/ دار الحرية للطباعة والتوزيع/ بغداد/ 1983